



PROVISIONAL

A/40/PV.42
28 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الاثنين، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد دي بينيس
ثم : السيد موشوتاس (نائب الرئيس)
— الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ٣٩ (تابع)
ألقي كلمة كل من :

السيد دانييل أورتيغا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا
السيد عبده ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال
السيد بال لوسونزي ، رئيس جمهورية هنغاريا الشعبية
الشيخ أمين الجميل ، رئيس الجمهورية اللبنانية

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

85-64248/A

صاحب الجلالة مولوتليهي الملك مشوشو الثاني ، رئيس دولة مملكة
ليستو

السيد ستاينغريمور هرمانسن ، رئيس وزراء جمهورية ايسلندا

السيد شيمون بيريز ، رئيس وزراء دولة اسرائيل

السيد هانز - ديترش غنشر ، نائب مستشار جمهورية المانيا الاتحادية

السيد مختار كوسوماتما دجا ، وزير الخارجية والمبعوث الخاص لرئيس
جمهورية اندونيسيا .

افتتحت الجلسة الساعة ٣٠ / ١٠البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تستمع الجمعية العامة إلى

خطاب فخامة السيد دانييل أورتيغا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا .

اصطحب السيد دانييل أورتيغا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا إلى المنصة .

السيد أورتيغا سافيدرا (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لا يمكننا

أن نبدأ كلمتنا دون أن نعرب عن أشد الرفض والادانة للقرار اللاإنساني الذي اتخذته نظام الفصل العنصري بقتل الوطني الغيور مالميسيلا ملويز. واننا لمقتنعون بأن المثل الذي ضربه هذا المناضل الباسل آخر الشهداء الذين سقطوا في جنوب إفريقيا والدم الذي بذله سيلهمان شعبه والمجتمع الدولي أن يضاعفا جهودهما لوضع حد للفصل العنصري .

لقد ولدت منظمة الأمم المتحدة منذ أربعين عاما بعد أهوال الحرب. وجسدت

المنظمة تطلعات البشرية إلى إحلال سلم دائم وأحلامها به وآمالها فيه .

وكانت الآثار الوحشية الفاشية لا تزال ماثلة في الأذهان ، وكذلك الدماء التي بذلها الملايين من المدنيين والجنود الذين قتلوا في الحرب التي فرضتها الفاشية على الانسانية . وكانت الدموع والآلام والمعاناة والنقمة تعصف كلها بالعالم في ذلك الوقت . وفي تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٥ ، تعهد العالم رسميا عن طريق موقعي الميثاق بالامتناع عن اللجوء الى التهديد باستخدام القوة أو باستخدامها ضد أية دولة أخرى ، وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية التي تخص أية دولة أخرى ، وبفض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية دون تعريض السلم والأمن والعدالة للخطر . وقد تم توقيع ميثاق المنظمة الذي بدأ سريانه اعتبارا من تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٥ ، على أساس هذه المبادئ الأخلاقية والقانونية .

وبعد مضي أربعين عاما ، فإن الانتهاكات التي ترتكب في حق هذه المبادئ تشكل قائمة لا حصر لها . ولكن تصاعد الترويج للحرب التي اكتست الآن طابعا نوويا ، والتي تهدد بآبادة الانسانية ، أصبح أكثر خطورة . ولا بد من القضاء على الخطر النووي ، وطرح مواقف السيطرة جانباً ، ووضع حد لسباق التسلح وتطوير أسلحة الفضاء . فهذا ما يطالب به العالم بأسره .

ونيكاراغوا بوصفها من المشاركين في هذه المطالب التي تهدف الى التعقل ، تساند المقترحات السلمية المخلصة والعادلة التي أعلن عنها ، والباحثات التي ستعقد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وهي واثقة بأنها ستشكل جهداً بنّاءاً يمهّد السبيل الى الانفراج الدولي .

وبيعني السلم العالمي بالضرورة الحل السلمي للمنازعات التي يجري اذكائها اليوم في مختلف مناطق العالم . ولن يحل السلم في العالم أبدا مادامت سياسة الفصل العنصري الاجرامية تضطهد الشعوب في جنوب افريقيا . ولن يحل السلم أبدا مادام الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والعنصرية أو أى شكل آخر من أشكال الاستغلال والسيطرة موجودا على وجه الأرض ، ومادامت المحاولات تبذل لاضفاء طابع الشرعية على ممارسة ارهاب الدولة .

وفي هذه الذكرى السنوية الاربعين ، واذ نستعرض المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، نؤكد من جديد تمسكنا بتلك المبادئ التي ينتهكها حكام الولايات

المتحدة الحاليين انتهاكا مستمرا ويتجاهلونها في مختلف مناطق العالم . وتشعر نيكاراغوا بقلق خاص ازاء حقيقة الوضع وهي أن الولايات المتحدة بقوتها العسكرية قد ضربت عرض الحائط بالمبادئ الأساسية للتعايش الدولي عن طريق حكومتها وبرلمانها بحيث تنهض بسياسة الارهاب الرسمي ضد شعب نيكاراغوا .

وبالنظر الى هذه الحقائق لا يسعنا الا أن نقول ما يلي :

منذ عام ١٩٨١ ، حاولت حكومة الولايات المتحدة الامريكية تدمير العملية الديمقراطية في نيكاراغوا ، وانكار وجود نيكاراغوا غير المنحازة في منطقة امريكا الوسطى . ونتيجة لذلك وفي عام ١٩٨١ ، علق حكام الولايات المتحدة الامدادات الغذائية التي كانت تقدم لنيكاراغوا بالائتمان . واعتمدوا برنامجا مؤلفا من عشر نقاط وخصصوا ١٩ مليون دولار لانشاء قوة من المرتزقة . وفي عام ١٩٨٢ ، أذنت حكومة الولايات المتحدة باجراء عمليات سرية ضد نيكاراغوا ، ومارست حق النقض ضد قرار مجلس الامن الذي يحظر استخدام القوة أو التدخل في شؤون الدول الأخرى .

وفي هذا السياق ، انشئت مجموعة كونتادورا للتخفيف من حدة التوتر في المنطقة والذي ينجم في الغالب عن عدوان الولايات المتحدة على شعب نيكاراغوا . ولكن ذلك لم يوقف تصعيد الترويج للحرب والعدوان الاقتصادي . وفي عام ١٩٨٣ ، وصف الرئيس ريغان الارهابيين بأنهم أشقاء له ، وانهم مناضلون من أجل الحرية ، وأمر بتخفيض حصة نيكاراغوا من السكر ، وهو عمل فيرقانوني أدانته مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "فات") . وفي نفس العام ، وضعت وكالة المخابرات المركزية خططا لانشاء قوة ارهابية تتألف من ١٢ . . . الى ١٥ . . . مرتزق وأصدرت الأمر بشن فارة على مطار ماناغوا الدولي كما شنت هجمات ارهابية على مستودعات الوقود في كورينتو وهو ميناء نيكاراغوا الرئيسي .

وفي عام ١٩٨٤ ، حينما طالب الرأي العام العالمي بحل سلمي للنزاع ، زوعت وكالة المخابرات المركزية الألغام في الطرق البحرية المؤدية الى جميع موانئ نيكاراغوا . وفي نفس العام ، وبسبب خطورة الحالة الناجمة عن سياسات الولايات المتحدة ، قدمت نيكاراغوا شكوى الى محكمة العدل الدولية اتهمت فيها حكومة الولايات المتحدة بالقيام

بأنشطة عسكرية وشبه عسكرية ضد سيادتها وسلامة أراضيها ، وطلبت من المحكمة أن تأمر الولايات المتحدة بأن توقف عدوانها وأن تعوّض نيكاراغوا عما تكبدته من أضرار .

وقد أحاطت الولايات المتحدة المحكمة علما بشكل مخالف للقانون أنها لا تعترف بصلاحيّة المحكمة للنظر في دعوى نيكاراغوا . لكن المحكمة أصدرت قرارا مؤقتا طلبت فيه من الولايات المتحدة أن توقف زرع الألغام في موانئ نيكاراغوا ، وأن توقف جميع الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية التي تلحق الضرر بسيادة نيكاراغوا واستقلالها . وأعلنت المحكمة أن الشكوى صالحة ورفضت طلب الولايات المتحدة بحذف دعوى نيكاراغوا من قائمة المطالب . لقد رفضت حكومة الولايات المتحدة قرار المحكمة فيما يتعلق بتدابير الحماية المؤقتة المنتهكة بذلك مرة أخرى القانون الدولي .

وقد أشار وزير الخارجية شولتز الى وثيقة كونتادورا المنقحة بتاريخ ٧ تموز/يوليه من ذلك العام بوصفها " مجرد حبر على ورق " .

لكن الكفاح من أجل القانون الدولي وسيادة القانون بقي مستمرا ، وقررت محكمة العدل الدولية بالاجماع أن القضية تدخل في اختصاصها ، وأن لنيكاراغوا الحق في التقدم بشكواها بالنظر الى أعمال العدوان التي ترتكبها الولايات المتحدة . وقد تمثل رد الولايات المتحدة في الانسحاب المفاجئ وفير المتوقع من العملية ، الأمر الذي يشكل موقفا فير قانوني .

وفي أعقاب ذلك ، وجه وزير الخارجية شولتز رسالة الى رئيس بنك التنمية فيما بين البلدان الأمريكية يهدد فيها تلك المؤسسة باتخاذ تدابير انتقامية اذا وافقت على تقديم الأموال الى نيكاراغوا .

وقد أوقفت الولايات المتحدة من جانب واحد المباحثات التي كانت تجرى في مانزانيللو ، وأعلن رئيس الولايات المتحدة أن هدفه هو الاطاحة بحكومة نيكاراغوا . وقد ثبت أن " دليل عمليات الحرب النفسية " الذي يعلم المرتزقة كيفية ارتكاب الاغتيالات السياسية وجميع أنواع الأنشطة الارهابية قد كتبته ونشرته ووزعته وكالة المخابرات المركزية .

وفي هذا العام أعلنت حكومة الولايات المتحدة حظرا تجاريا على نيكاراغوا في الوقت الذي خصصت فيه ٢٧ مليون دولار لقوات المرتزقة ، وبالتالي تكون خصصت ما يفوق على ١٠٠ مليون دولار لتمويل سياساتها الارهابية ضد نيكاراغوا . وقد أعلنت حكومة الولايات المتحدة هدفها المتمثل في تجنيد ٣٠٠٠٠ مرتزق لمتابعة الهجوم على نيكاراغوا .

وفي السنوات الاربع الماضية ، أجرت الولايات المتحدة ١٣ مناورة عسكرية هددت سيادة نيكاراغوا بشكل سافر . وفي تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام ، بدأت حكومة الولايات المتحدة في اتفاق مبلغ الـ ٢٧ مليون دولار الذي خصصته للأنشطة الارهابية . وفي الفترة من ١٩٨٠ الى ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، قامت القوات التي تنظمها وتوجهها وكالة المخابرات المركزية بقتل ٣٦٥٢ شخصا ، من بينهم ١٤٦ امرأة و ٢١٠ أطفال دون الثانية عشرة . وأصيب ٣٩٠٠٠ شخصا بجراح واختطف ٢٣٢٠٠ شخصا ، كما فقد أكثر من ٢٤٠٠٠٠ شخصا ديارهم ، وأصبح ٧٥٨٢ طفلا من ايتام الحرب الان . وفضلا عن ذلك ، وقع آلاف الفلاحين ، الذين اختطفتهم وكالة المخابرات المركزية وخذعتهم ، ضحايا للقوات المضادة للثورة ، وهم أيضا نيكاراغويون سقطوا ضحية للعدوان ، وبلغت خسائرهم ٧٥٩٩ قتيلًا و ٣٢٦ جريحًا . وهكذا ، يصل عدد أبناء نيكاراغوا الذين سقطوا ضحية السياسات الارهابية التي تنتهجها الولايات المتحدة الى ١١٠٠٠ قتيل و ٥٠٠٠٠ جريح و ٥٠٠٠ من المختطفين وربع مليون نسمة من المشردين . وبالنسبة لبلد صغير كهذا الذي لا يتجاوز عدد سكانه ٣ مليون نسمة ، فان هذه الارقام تمثل خسائر فسي الارواح ومعاناة بشرية تفوق الوصف .

ولو أن البلد الذي هاجمنا تكبد نفس النسبة من الخسائر لبلغت ٧٢٣٠٠٠ قتيل ، أى ما يوازي ثلاثة أضعاف الأمريكيين الذين قتلوا في الحرب العالمية الثانية أو سكان مدينة بوسطن بأسرها ، ولتكبد ٣٧٣٠٠٠ جريح و ١٧٥٥٠٠٠٠ متشرد ، أى ما يوازي سكان ولاية نيويورك بأسرها . ولكن بين القتلى ٩٠٠٠ امرأة و ١٥٠٠٠ طفل دون الثانية عشرة . لقد أدت الأعمال الارهابية التي يقوم بها حكام الولايات المتحدة الى تدمير ٣٢١ مدرسة و ٥٠٠ مركزا صحيا وآلات ومعدات بناء . وقام المرتزقة الذين جندتهم وكالة المخابرات المركزية بتدمير تعاونيات الفلاحين تدميرا شاملا ، بل وقرى بأكملها . وأدت الضغوط وأعمال الابتزاز التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة من انتهاك سافر لوضع المنظمات المتعددة الأطراف ، الى تجميد قروض قيمتها ٤٢٣ مليون دولار . وقد تجاوز

اجمالي الخسائر التي نتجت عن اعمال العدوان المباشر وغير المباشر من جانب الولايات المتحدة ٥١٠ مليون دولار .

وقد ادلينا بهذه الشهادة أمام أعلى محكمة عالمية تابعة للأمم المتحدة ، هي محكمة العدل الدولية في لاهاى . وفي اعتراف ضمني بذنبها ، أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تقبل ولاية هذه المحكمة ولن تتقيد بأحكامها ، ومن ناحية أخرى ، فان حضورنا في هذه المحكمة يمثل معلما في تاريخ الدفاع عن سيادة الدول الصغيرة وحقوقها في تقرير المصير .

اننا ندلي بهذه الشهادة أمام الجمعية العامة لأننا نهتم بالدفاع عن هذه المنظمة ، التي تحقيق بها الأخطار في ذكرها الأربعين . من جانب أولئك الذين لا يبدون أى احترام لحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة ، كما فعلوا في جزيرة موريس بيشوب الصغيرة في غرينادا ، ويهددون الان بتدمير نيكاراغوا .

اننا نقدم هذه الشهادة أمام الجمعية العامة ، اذ يشجعنا التفهم الذى وجدناه عندما أكدنا أنه لن يكون هناك أى حل أو صك فعال في أمريكا الوسطى ما لم يتوقف حكام الولايات المتحدة تماما عن مهاجمة شعب نيكاراغوا ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بأساليب مستترة أو بادية وسيلة أخرى .

وما زالت العقبة الرئيسية والوحيدة أمام جهود السلام التي تبذلها مجموعة كونتادورا هي سياسة ارباب الدولة التي تشجعها حكومة الولايات المتحدة وتمولها ضد نيكاراغوا . وما زالت جهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا وندوات المجتمع الدولي من أجل الحل السلمي للنزاع تلقي الرفض من جانب حكومة الولايات المتحدة التي صعدت العدوان ضد نيكاراغوا وما زالت ترفض التماس حل تفاوضي في السلفادور . ومن ثم ، ينبغي أن يتوقف عدوان الولايات المتحدة حتى تنهيا الظروف التي تساعد على التوصل الى حل سلمي في أمريكا الوسطى .

ولا يسعنا الا أن نشير الى الحالة الاقتصادية ومشكلة الديون التي تهز أساس النظام الاقتصادي الدولي الجائر ، والذي يمسك نظام روما القديمة في ظل حكم القياصرة

الذى كان يرغب الشعوب المضطهدة على دفع الضرائب بالقوة . وليس هناك من يساورة الشك في أن أمريكا اللاتينية لن تستطيع سداد ديونها ، وأنه لابد من العثور على صيغ جديدة لكي لا يستمر الدين كعب يكبح امكانيات التنمية لشعوبنا . ويرتبط هذا ارتباطا جذريا بإنشاء علاقات تجارية جديدة مع البلدان الصناعية وإقامة أشكال التبادل التجارى التي تتسم بالجرأة فيما بين البلدان النامية .

وفي ظل هذه الظروف ، ستواصل نيكاراغوا الدفاع عن حق الشعوب في إقامة علاقات اقتصادية مع أى بلد في العالم بغض النظر عن نظامه السياسي .

ومنذ وقعت الازمة الاقتصادية الحادة التي ما فتى بلدى يعاني منها بسبب عدوان الحكام الأمريكيين ، بذلت نيكاراغوا التضحيات الجسام في سبيل الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه البنوك الدولية والمنظمات متعددة الأطراف ، والتي نجمت عن الديون التي ورثناها من نظام سوموزا ، وعن الديون التي تعاقدنا عليها مع البلدان الصديقة منذ عام ١٩٧٩ .

وبدءا شعب نيكاراغوا وعرقه ، سددنا في خمس سنوات مبلغ ٦٢١ مليون دولار لخدمة الدين ، أى أننا وظفنا جملة صادراتنا لعامين كالمدين للوفاء ببعض التزاماتنا المالية .

وبسبب استمرار العدوان الذى ترتبه حكومة الولايات المتحدة ، ازدادت الحالة سوءا الى درجة أننا نصدر ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار سنويا فحسب بالرغم من أنه يتعين علينا أن نصدر ما قيمته بليون دولار سنويا طبقا لتوجيهات البنك الدولي . ومن ذلك يتضح أننا نواجه موقفا عصيبا لا يضع القيود على قدرتنا على السداد فحسب ، بل ويقضي عليها تماما . وفي ظل هذه الظروف المأساوية ، تطالب نيكاراغوا بتضامن دولي عاجل ومتضافر ، وتطالب بدعم حاسم من جانب البلدان التي تقيم معها نيكاراغوا علاقات مالية ثنائية ، وتطالب بان تغير المؤسسات الدائنة من مواقفها .

وفي هذه الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، تبرز نيكاراغوا كمثال حي لدولة صغيرة قررت أن تتحرر ، ومن ثم ان تقاوم الضربات التي تكيّلها لها سياسة طائشة تريد أن تحرمها من ممارسة ذلك الحق .

ان سياسة ارباب الدولة التي يمارسها حكام الولايات المتحدة لن تخضع نيكاراغوا أبدا . ولا يمكن أن تؤدي استراتيجية الارهاب الى احلال السلم والتعايش فيما بين الأمم .

ونيكاراغوا ليست عدوا للولايات المتحدة ، ولذلك فليس ثمة سبب يدعو الولايات المتحدة الى اعتبار نيكاراغوا عدوا لها .

ونيكاراغوا تحترم مبادئ الميثاق ، ونحن نريد أن نعيش في سلم مع أمم الأرض قاطبة ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، وما من شيء في خطتنا الثورية يتعارض مع وجود علاقات ودية وطبيعية مع الولايات المتحدة .

ولهذا فان نيكاراغوا تناشد حكومة الولايات المتحدة من فوق هذه المنصة السامية أن تلتزم بصدق بالمعايير المجسدة في الميثاق بشأن التعايش السلمي بين الدول وأن توقف سياساتها العدوانية ضد نيكاراغوا ، وأن تعلن في هذه الذكرى ما اذا كانت مستعدة لاحترام سيادة بلد صغير وحقه في تقرير المصير ، وما اذا كانت مستعدة للالتزام بالقرار المؤقت الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بتاريخ ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ والاعتراف باختصاص تلك الهيئة الدولية ، وما اذا كانت مستعدة لوقف الحرب ضد نيكاراغوا وعلان السلام .

ونحن ، من جانبنا ، سنوقف حالة الطوارئ التي اضطررنا الى فرضها بسبب أعمال العدوان هذه ، في نفس اللحظة التي تتوقف فيها أعمال العدوان على نحو فعال . وهكذا ، فان الكلمة الآن لرئيس الولايات المتحدة ، فليرد على هذا النداء يوم

٢٤ تشرين الأول/أكتوبر عند ما يخاطب هذه الجمعية العامة ، ويقول ما اذا كان يريد تطبيع العلاقات مع نيكاراغوا طبقا لمبادئ الميثاق والقانون الدولي ، تقديرا للذكورى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . هذا هو تحدى السلام الذى تطرحه نيكاراغوا . ويتوقف احلال السلام في أمريكا الوسطى على الرد الذى يعطيه الرئيس الأمريكى .

لقد ضحى شعب نيكاراغوا بدماؤه دفاعا عن حق الشعوب ومطلبها في تقرير المصير والسيادة . ونحن ندافع عن القانون الدولي بدماء عمالنا وفلاحينا وشبابنا وشيوخنا بل وأطفالنا أيضا .

اننا ندافع عن حقوق الشعوب ونخوض هذه المعركة بالتضامن النضالي مع شعوب العالم . وتتوقع نيكاراغوا اجراء أكثر تصميما وقوة من جانب المجتمع الدولي من أجل وقف الابادة الجماعية التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة الحالية ضد شعبي .

ونحن ان نطالب باحترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وضرورة اقامة نظام اقتصادى دولي جديد انما نكافح من أجل السلم والعدالة . ولهذا فاننا نطالب

باحترام ذكرى الملايين من البشر الذين ازهقت أرواحهم ضحية للفاشية في معسكرات الاعتقال والمخارج في أوشويتز وبيركناو وتريلينكا ومايدنيك وشلينو ومونوتيز وبيتهورغ وداشاو وعشرات غيرها .

لقد بزغت الأمم المتحدة كأمل بعد المحرقة ، وعلينا ألا نسمح بعودة الفاشية إلى الحياة . وعلينا ألا نسمح بأي انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ، وعندئذ سيكون هناك أمل في إحلال السلام على وجه الأرض ، ولن تكون تضحية من ماتوا في الحرب قد ضاعت سدى .

إن العدالة والسلام هما مستقبل البشرية .
وسوف تبقى نيكاراغوا .

اصطحب فخامة السيد دانييل أورتيجا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا من

المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : المتحدث التالي هو فخامة

السيد عبده ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال ، الذي سيتكلم أيضا بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية .

اصطحب فخامة السيد عبده ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال ، إلى المنصة .

الرئيس ضيوف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لدي أسباب عديدة تجعلني

أشعر بالسعادة عند مخاطبتي لهذه الجمعية الموقرة : أولها أنني أتكلم بالنيابة عن إفريقيا الأم التي شرفتني وأولتني ثقته بانتخابي رئيسا لمنظمة قارتنا في المؤتمر الحادي والعشرين لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الإفريقية .

وعلاوة على ذلك ، فإنه إذا كانت كل دورة تتيح لنا الفرصة لكي نلقي نظرة سريعة

على ما تحقق من إنجازات وما ظهر من أوجه قصور في السنة السابقة ، فإن هذه الدورة

التي تتواكب مع الذكرى الأربعين لبدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة ، تكتسي أهمية خاصة

بسبب ما قررنا أن نضفيه عليها من طابع رسمي وهي تتيح لنا الفرصة لنستخلص الدروس

ونحدد آفاق المستقبل لمنظمتنا التي بلغت أعوامها الأربعين .

وأخيرا يسعدني ، بياسادة الرئيس ، أن الجمعية العامة قد انتخبتم بالاجماع رئيسا لدورتها الأربعين . وانني مقتنع بأن ما أهديتموه من قدرات في مناسبات عديدة هو ضمان مؤكد لنجاح أعمالنا . ولذا يسعدني أن أوجه اليكم خالص تهانينا القلبية بالنيابة عن أفريقيا .

ويجد ربنا أن نعرب عن امتناننا لسلفكم ، السفير بول لوساكا ، للطريقة التي أدار بها أعمال الدورة التاسعة والثلاثين . وكان ما أبداه من قدرة ومهارة ، نعرفهما جميعا موضع اعجابنا وتقديرنا .

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة والعالمين معه . فبجهوده تمكنت منظمتنا من العمل على جميع المستويات وفي سائر انحاء العالم ، وساعدت أنشطته اليومية المستمرة على أن تترجم الى حقيقة واقعة رؤيتنا المشتركة للعالم كما كان بالأمن وكما سيكون في الغد . والتقدير الذي قدمه هذا العام يحلل ببصيرة نفاذة وبعد نظر مزايا المنظمة وأوجه قصورها .

ويمكن رؤية ذلك في مطالبته - على سبيل المثال - بأن تضطلع الدول الأعضاء في مجلس الأمن بمسؤولياتها بمقتضى الميثاق لمواجهة التحديات الراهنة .

ويمكن رؤية ذلك أيضا ، عندما يقترح تدابير لتحسين نوعية العملية السياسية في الجمعية العامة ، وأخيرا ، يمكن رؤية ذلك عندما يدافع عن النزعة المتعددة الأطراف التي كانت محور شواغله في تقريره المقدم الى الدورة التاسعة والثلاثين .

ان وجود عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات - الذي أضفى حيوية على هذه الدورة - يبرهن أكثر ما تبرهن الكلمات على الثقة والآمال التي يعلقها العالم على منظمة الأمم المتحدة وعلى هذه الدورة التذكارية .

وتأمل أفريقيا أن ترسل هذه الدورة الأربعين صدمة صحية ترج عقولنا وتلقي الضوء على الأولويات الحقيقية التي نواجهها . وقبل كل شيء تأمل أفريقيا أن نتخذ القرارات اللازمة - جميع القرارات حتى المؤلم منها - بعد اجراء تحليل واضح ومتعمق للحالة الدولية .

ويبلغ عمر الأمم المتحدة أربعين عاما . وعندما جعل ميثاق سان فرانسيسكو من السلم والحرية والتنمية أهدافا للمنظمة الدولية ، حدد لنا مجموعة من المثل العليا التي ألهمت خيال الانسان يوما وفدت أحلامه وتطلعاته . انه نظام محكم لأن كل هدف فيه يرتبط بالآخر وبكل الأهداف الأخرى .

وقد نبعت من الأهداف المذكورة المبادئ التي تتوافق معها وهي : التكافؤ في السيادة ، وتنفيذ التزامات الأعضاء بحسن نية ، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، وعدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الا في حالة تطبيق التدابير القمعية التي قد تتخذ في حالة غرق السلم الدولي ، وغيرها .

ان كشف حساب . ٤ سنة من عمر الأمم المتحدة بالنسبة لهذه الأهداف والمبادئ تكشف عن مكاسب معينة لا يجادل فيها أحد وقام متحدثون عديدون قلبي بتقديم كشف حساب متباين عنها ، فأسمعوا لي بالأعوارد الحديث عنها الا جزئيا .

ففي مجال حفظ السلم ، نجحت الأمم المتحدة في حماية الانسانية من حرب عالمية جديدة منذ . ٤ سنة ، بينما يرى طلاء الحرب أنه " من بين ٤٠٠ ٣ سنة تاريخ البشرية المعروف والمدروس جيدا كانت سنوات السلم ٢٥ سنة فقط " ، وبذلك حققت بلا جدال

مهمة أساسية على أنه لا ينبغي لنا أن نخدع بذلك أن الصادات والمنازعات الدائرة في العالم الثالث تجعل من غير المستبعد خطر نشوب منازعات أوسع نطاقاً وأن السلم لا يزال بعيداً عن أن يتمتع به الجميع .

وفي الواقع فإن كل الأمور تسير على هذا النحو . فالدول الكبرى ، وقد أدركت بحسرة بعد حربين عالميتين ، مصالحها المشتركة في تجنب المنازعات الشاملة قررت الاستمرار في مواجهة بعضها بعضاً عسكرياً مع نقل منازعاتها إلى أراضي الغير بواسطة دول صغيرة ومتوسطة متداخلة .

وهذا النمط من العلاقات ، حتى لو أنقذ الإنسانية من الكارثة النووية ، فهو ، بالدليل الواضح ، شكل غير مقبول للعلاقات لابد يستحق الإدانة لأن ضحايا الوحيديين هم شعوبنا وبلداننا التي لا يمكن أن تأتي جهودها من أجل التنمية تطارها المرجوة إلا في جو السلم .

وفيما يتعلق بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبتقرير المصير كان للفلسفة المعادية للاستعمار التي وضعتها وطورتها وطبقتها الأمم المتحدة تأثير مباشر على عملية إنهاء الاستعمار . وهكذا حصل ٨٠ من البلدان أو الأقاليم المستعمرة على استقلالها ، ولكن ، لأن الحرية هي بالتحديد المطمح الأساسي لجميع الشعوب بلا استثناء ، فإن استمرار نظام ، في نهاية الألف الثانية من السنين ، يقوم على القمع والسيطرة التمييزية العنصرية وسيطرة الأقلية في الجزء الجنوبي من إفريقيا الموضوع تحت حكم نظام الفصل العنصري الكره ، وإنكار حق تقرير المصير على الشعب الفلسطيني من جانب شعب يعتبر تاريخه برهانا على حتمية انتصار القضايا العادلة يعتبران اهانة لضمير الإنسانية .

وفي الختام ، فيما يتعلق بتحقيق التعاون الدولي ، قامت الأمم المتحدة بإنشاء مجموعة رائعة من الوكالات المتخصصة تقدم إلى حكوماتنا مساعدة قيمة في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية . وفي بعض الحالات كانت النتائج مذهلة . وسأشير على سبيل المثال إلى دور اليونسكو في مجال تعليم القراءة والكتابة ودور منظمة الصحة العالمية في القضاء على الأمراض الكبرى المستوطنة في جميع أنحاء العالم ودور اليونيسيف في حماية الطفولة .

ويعتبر ان نقرر مع ذلك أنه ، في مجال التنمية ، يعوق تصاعد الأثر الوطني ونتيجتها الطبيعية ، سياسة الحماية الجمركية ، روح التضامن والائثار في التعاون الدولي ويمنع القيام بمسعى متضافر من أجل اخراج الاقتصاد العالمي من الازمة التي يجتازها . وفي مجال أعم ، فان عدم الثقة ، الذي أصبح عقيدة في العلاقات بين الكتلتين المتنافستين ، قد حفز سباقا للتسلح يلتهم مئات البلايين من الدولارات بينما كان يمكن لجزء ضئيل من هذه المواد ان يغير بطريقة جذرية ، احتمالات التنمية الاقتصادية لدولنا الفتية المفتقرة .

وهكذا تسير كل الامور على هذا النحو وبعد . ٤ سنة من انشاء الأمم المتحدة يبدو ان الحماس لاقامة نظام دولي عادل ومتربط وسلمي ومستقر رسمناه معا ، قد ضعف وان الشعور بأن لنا نفس المصلحة في حفظ السلم قد تهدد في المجابهات المتنوعة . وفيما يتعلق بنظام الأمن الجماعي الذي وضعه الدستور فانه متعطل باستمرار لأن سير العمل الطبيعي لمجلس الأمن ، وهو الجهاز الذي تقع على عاتقه المسؤولية الأساسية لحفظ السلم والأمن الدوليين ، يتطلب ، كشرط أولي ، حدا أدنى من الوفاق بين الدول الكبرى .

ما أندر المسائل التي يتوصل فيها المجلس الى قرار ، ولكنه حتى في هذه المسائل ، كما هي حال ناهيبيا والشرق الاوسط الطاسوية ، لا يستطيع تنفيذ قراراته . ومن ثم فان الأمم المتحدة ، بالرغم من أنها نشأت للحيلولة دون نشوء المنازعات ولمنع التوترات من التفجر ، لا تلك أكثر من العمل على تخفيف آثار هذه المنازعات لانعدام القدرة على التصدي لأسبابها نتيجة لشلل مجلس الأمن . ومن هنا ، يكرر عدد الدول التي تنزع الى التسليح ، وحتى فوق طاقتها أحيانا ، فتكون النتيجة في النهاية زيادة عدم الأمن العام .

وفي الحقيقة ، ان وراء هذه الواجبة من اللقاءات الدولية ومن الحوار الذي بلغ من النمو اليوم ما لم يبلغه في التاريخ من قبل ، يبدو أن المجتمع الذي نكونه يرتد تدريجيا الى كل من كياناته الوطنية .

ويقتضي السجل المختلط لانجازات أربعين عاما ان نصح اوضاع الأمم المتحدة بوعي جديد - في المقام الأول وفي حقيقة أنه ما من دولة يمكنها ان تدعي الآن فرض الهيمنة على العالم سواء عن طريق القوة أو من خلال الايديولوجية ، ووعي أيضا بأن التعايش حتي بين جميع الدول صغيرها وكبيرها ، وأنه دون الاتفاق على الشروط الأساسية لبقائنا الجماعي لن تتمكن الدول من حل العديد من مشاكلها الاقتصادية والسياسية ، وأخيرا الوعي بخطورة ان يكون رد الفعل الدائم لمشاكل العالم في شكل مواجهة - خاصة مشاكل العالم الثالث التي ترتبط جذورها في معظم الأحيان بأمراض التخلف أكثر مما ترتبط بالخيارات الأيديولوجية .

اننا ندعو الى ذلك الوعي الجديد حتى نبرز ضرورة التخلي عن المواقف وأساليب السلوك التي تؤدي الى اثاره التوتروالافتقار الى الأمن . كما نفعل ذلك لنؤكد ضرورة عدم الاستسلام لليأس . لأنه لا الحرب ولا الفقر ولا الظلم أمور حتمية ينبغي أن نستسلم لها . لقد اعطتنا البشرية في الماضي العديد من الأمثلة على قدرتها على مواجهة التحديات المستمرة بما لا يدع مجالا للشك في قدرتها على التغلب على التحديات التي تواجهها اليوم . ولا تحتاج البشرية لتحقيق ذلك الا الى الاسترشاد بالمثل النبيلة والمبادئ التي حددتها لنفسها في ميثاق الأمم المتحدة .

وان أتكلم بالنيابة عن أفريقيا ، أنتقل الآن لبعض المشاكل المحددة التي توليها افريقيا أهمية خاصة .

ان افريقيا مقتنعة بأن سياسة الانفراج ستظل دون أي مدلول حقيقي اذا استمر مجالها الجغرافي ونطاقها محدودين . ومن المؤكد أن العلاقات السلمية بين الدول العظمى هي شرط ضروري بل وأساسي للسلم والأمن الدوليين . ولكن تلك العلاقات السلمية لا يمكنها في حد ذاتها أن تكفل السلم والأمن الدوليين ، فيجب أن تقترن بعلاقات سلمية في العالمين الثالث . ومن ثم ينبغي التوصل الى حل دائم وعادل للصراعات في آسيا ، خاصة في أفغانستان وكينيا ، من خلال تطبيق مبادئ الميثاق التي أعيد تأكيدها في القرارات ذات الصلة لمنظمتنا . وبالمثل فان التسوية السياسية للنزاعات في امريكا الوسطى يجب ان تقترن بوضع ضمانات للأمن وعدم التدخل في ظل احترام سيادة الدول .

وفيما يخص الحالة في الخليج ، يتعين على المجتمع الدولي مواصلة بذل جهود
لحمل قادة ايران والعراق على الالتجاء الى الوسائل السلمية من أجل تسوية الصراع ، وهو
ما دعت اليه منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة .
وفي الشرق الأوسط لا تزال الأراضي العربية المحتلة منذ ثمانية عشر عاما ولا يزال
الشعب الفلسطيني مشردا ، هذا الشعب الذي يبدو أنه في جميع مراحل تاريخه قد طارده
قدر ظالم بصفة خاصة . ورغم الحروب المتكررة والعديد من خطط التسوية التي قدمت لا تزال
الحالة قائمة وتشكل تهديدا مستمرا للأمن والسلم الدوليين . ويعيش لبنان في وسط حالة من
الفوضى ، بينما يقضي على المقاومة الشعبية في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وفزة بالقمع
العسكري المتزايد .

لقد أظهرت تلك السنوات الثمانية عشرة بصورة واضحة لمختلف الأطراف عدم جدوى
العمليات العسكرية ، كما أظهرت أنه لن يوجد سلام في الشرق الأوسط مادامت المأساة
الفلسطينية مستمرة . ومن ثم من واجب المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة أعضاء المنظمة الدولية
من يتحملون مسؤوليات خاصة ، بذل كل الجهود الممكنة من أجل مساعدة جميع الأطراف على
التفاوض للتوصل الى سلام دائم وعادل يستند على المبادئ والآلية التي سبق تحديدها .
وينبغي أن يكون التوصل الى ذلك السلام من خلال المفاوضات بين جميع الأطراف المعنية بما
في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ومن ثم ، نشدد على الحاجة الى عقد مؤتمر دولي
للسلام في الشرق الأوسط في أقرب فرصة ممكنة .

وانتقل الآن الى مشاكل سياسية افريقية مثل الصحراء الغربية وتشاد والقرن الافريقي
ان منظمة الوحدة الافريقية التي أظهرت تصميمها على معالجة تلك القضايا بما يتفق مع
دستورها نصا وروحا ، ستواصل بذل جهودها من أجل ضمان التوصل الى الحلول المناسبة .
ولم أتناول تلك المشاكل بصورة مطولة لأنها معروفة جيدا للجميع . واصبحت القضية في افريقيا
اليوم هي اضافة شكل محدد وملحوس على الارادة السياسية التي الهمتها ، وذلك باتخاذ عمل
مدروس جيدا ومباشر في الاتجاهات الملائمة .

وستظل المشكلة المهيمنة في هذه الدورة هي تطور الحالة في الجنوب الافريقي حيث يبدو أنه قد آن الأوان أخيرا لاتخاذ القرارات . ولا تزال جنوب افريقيا تحتل ناميبيا احتلالا غير مشروع بالرغم من قرار الأمم المتحدة بوضع ذلك الأقليم تحت مسؤوليتها الخاصة . ولا يمكن ان يكون هناك تحد أشد صلافة من ذلك .

لقد توصل مجلس الأمن بالاجماع في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الى تسوية كانت موضع اتفاق الأطراف المعنية بصورة مباشرة وأيدها المجتمع الدولي . ولكن بريتوريا ، بموقفها المتصلب في تحدى الأمم المتحدة ، استمرت في السعي من أجل ادخال اعتبارات طمس التسوية السلمية لمسألة ناميبيا لا صلة لها بها وغير مقبولة وتتنافى بصورة واضحة مع سيادة انغولا . والأخطر من ذلك أن حكومة جنوب افريقيا تستخدم ناميبيا كقاعدة لشن العدوان ضد بلدان خط المواجهة .

وفشل فريق الاتصال الغربي وحله ، بالإضافة الى استخفاف بريتوريا بجميع المقترحات ،
 يبين بوضوح أن جنوب افريقيا لا تنوى تخط الانسحاب من ناميبيا . وعلاوة على ذلك فان نظام
 بريتوريا ، متشجعا بشلل مجلس الأمن العاجز عن تنفيذ القرار تمشيا مع القانون الدولي ،
 نصّب في الاقليم ، من خلال ما يسمى المؤتمر المتعدد الأحزاب ، " حكومة مؤقتة " ، رفضها
 المجتمع الدولي رفضا قاطعا .

وتؤكد افريقيا ، على لساني ، أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ما زال الاطار
 الوحيد لتسوية مسألة ناميبيا . وما زال على الأمم المتحدة أن تحقق تنفيذ الكامل
 وغير المشروط ، حامية بذلك عطية تصفية استعمار الاقليم من أية محاولات لتغيير طابعها .
 ولا بد من التذكير في هذا الصدد بأن مسألة ناميبيا ليست بأية صورة من مسائل الخلاف
 بين الشرق والغرب ، كما يريد البعض منا أن نصدق . انها مسألة تصفية استعمار محضة .
 وفي جنوب افريقيا نرى أغرب التناقضات : فالنظام الوحيد المتبقي في العالم
 والذي يستلهم النازية - ويجب أن تكون لدينا الشجاعة لنعترف بهذا - يتمتع مع ذلك بالدعم
 غير المشروط تقريبا من بلدان معينة تدعي في الوقت نفسه انها داعية احترام حقوق الانسان
 والنهوض بها دون كلل . ويفضل الشركات المتعددة الجنسية ودعم بلدان غربية معينة
 استطاعت جمهورية جنوب افريقيا منذ سنة ١٩٤٨ أن تديم نظام الفصل العنصرى الكريه .
 وأساليب الفصل العنصرى وحقائقه معروفة جيدا ولا أحتاج الى الخوض فيها .
 فهذا النظام الاجتماعى والاقتصادى الشامل المفلق ، بما فيه منطقته الذاتى ، يتفدى على
 عقيدة الاستبداد . ويتكون من وحدات متعددة متجاورة اشبه ما يكون بقطعة من الفرانيت
 يتعذر تغيير شكلها ، ولا بد ان تنسف بالديناميت من الداخل .

ان السود في جنوب افريقيا يفهمون ذلك وقد شنوا الآن هجوما واسعا . والمجتمع
 الدولي ، بعد أن شعر بالاستياء والاستنكار ازاء هذا التعامى والعجرفة ، تيقظ ضميره
 وبدأ حملة التعبئة في نهاية القرن العشرين من أجل استئصال الفصل العنصرى الذى
 عفى عليه الزمن .

ومن الملائم في هذه الدورة الاحتفالية بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة أن تتحمل منظمتنا - وصفا خاصة الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن - المسؤولية التاريخية الطقاة على عاتقها بموجب الميثاق . فمنذ ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ رأى مجلس الأمن ، في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) ، بعد أن أدان حكومة جنوب افريقيا لتشبهها بنظام الفصل العنصرى القبيح المتفطرس ، أن يفرض عليها جزاءات الزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق ، لكن تلك الجزاءات اقتصرت لسوء الحظ على المجال العسكرى . وفي ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ اتخذ مجلس الأمن بالاجماع القرار ٥٥٨ (١٩٨٤) ، الذى أكد من جديد القرار ٤١٨ (١٩٧٧) .

وافريقيا تعتبر هذا غير كاف ، وتراه قليلا حتى في ظل الأوضاع الراهنة . ولذا فاني أناشد ، في هذه المناسبة السببية وصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، زكاه أعضاء مجلس الأمن و انسانياتهم وحتى واتبعيتهم ، كي يتجاوزوا قرار المجلس ٤١٨ (١٩٧٧) ويقرروا الجزاءات الاقتصادية الزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا . وفي هذا السياق تقترح افريقيا رسميا على المجتمع الدولي أن يعتقد في حزيران / يونيه ١٩٨٦ مؤتمرا دوليا تحت رعاية الأمم المتحدة يعنى بمسألة الجزاءات ضد جنوب افريقيا .

وأود في هذه المرحلة أن أزيل بعض اللبس المتعلق بمسألة الجزاءات . فجميع من التفتت بهم تقريبا في الجنوب الافريقي من رؤساء الدول ، بالإضافة الى زعماء حركات التحرر ، عاقدون العزم ومستعدون لتحمل عواقب الجزاءات الاقتصادية من أجل تحويل الجنوب الافريقي الى منطقة سلم وجنوب افريقيا الى مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق .

ولا بد من أن نضيف السمع لرسالة التاريخ قبل أن يغت الآوان ، لأن هزيمة المتسكين بالفصل العنصرى أصبحت الآن حقيقة . والوقت هو الشيء الوحيد الذى لم يتحدد بعد . والمسألة الحقيقية الآن هي تعجيل اللحظة . وحرور كل يوم وارتكاب كل عمل عدواني اضافي تتزايد معاناة المضطهدين ويصبح الحل المتعطل أبعد منالا .

لقد عدت من جولة في الجنوب الافريقي . وأشهد أني التفتت برجال ونساء على وعي تام بأنهم يعيشون لحظة حاسمة في تاريخ بلدانهم . وتكلمت مع زعماء حركات التحرر

الذين تكلموا بفصاحة واعتدال ولكن دون أن يحيدوا قيد شعرة عن حقوق شعوبهم التي يضمنها ميثاق الأمم المتحدة . ان العنف الذي يتهمهم به البعض من حماة جنـوب افريقيا ليس ، بالنسبة اليهم ، الا ناتجا عرضيا لنظام الفصل العنصري المقيت . وسيسجل التاريخ أن الفصل العنصري وحده هو المسؤول عن الموت في شارنغيل وسويتو ، وعن مصير نيلسون مانديلا ورفاقه في السلاح الذين يعانون الأمرين في سجون بوتسوا . ورغم الكفاح الذي فرضه على أولئك القادة نظام الفصل العنصري فانهم يتطلعون بنظرة واضحة الى جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري التي يسودها مجتمع متعدد الأعراق مؤمن بمساواة جميع البشر وديمقراطي يضمن الحرية والمعادلة للجميع .

ووجهة نظرهم — وهي نفس وجهة نظرنا — هي أن في الامكان اتخاذ جنـوب افريقيا وسائر افريقيا من الانفجار العرقي والسياسي ومن كل ما يترتب عليه من عواقب لا يمكن التنبؤ بها . ولكن هذا يتطلب بالضرورة خلق مناخ حقيقي للحوار الذي يتطلب من بيـن ما يتطلبه : الافراج عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ؛ ورفع حالة الطوارئ ؛ والغاء القوانين التمييزية ضد الجماعات الاجتماعية والسياسية المعارضة للفصل العنصري . ويتطلب أيضا الالتزام بالمفاوضات الصريحة المعادلة بين السلطات في بريتوريا والممثلين الشرعيين لحركات التحرر والقوى الوطنية في جنوب افريقيا .

وأوب الآن أن أنتقل الى المسائل الاقتصادية والى النتائج الرئيسية التي توصل اليها في هذا المجال المؤتمر الحادي والعشرون لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

ان الآباء المؤسسين للأمم المتحدة وقد ألوا على أنفسهم أن يجعلوا السلم يسود عن طريق القانون أخذوا على أنفسهم أيضا " أن ندفع بالترقي الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح " . وقد كانت الهيئات المتعددة الأطراف التي أنشئت قبل ٤٠ عاما ، سميرا لتصور جرى لما يجب عمله في مجال التعاون الدولي من أجل ضمان المستقبل ، والسلم والتنمية المنسقة للاقتصاد العالمي .

بيد أن عمل الأمم المتحدة ان يكن قد يَسر البقاء للبشرية ، فلم ينجح في تحسين نوعية الحياة لعدد كبير من الناس . وبعبارة أخرى ، لقد نجحت منظمتنا في مواجهة هذا التحدي ، ولكنها أخفقت أمام التحدي المتمثل في تحسين حياة بلدان العالم الثالث . في الواقع ، اضطرت معظم البلدان النامية الى كبح جهودها الانمائية نتيجة للآثار المرافقة لتدهور أسعار السلع الأساسية التي تصدرها وارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية المستوردة . فسجلت ، نتيجة لذلك ، انخفاضا كبيرا في الدخل الفردي وأصبح بعض هذه البلدان على شفير الافلاس الاقتصادي ، بما لذلك من آثار مدمرة على التقدم الاقتصادي والاجتماعي للسكان .

أما العوامل التي غدت الوضع في هذه البلدان وزادته سوءا ، فأدت الى الركود ، وحتى الى ضعف ملحوظ في الانتاج ، ومعروفة جيدا الآن . فهي أولا : انخفاض التغطية الحقيقية للمساعدة الانمائية الرسمية ، وعدم الاستقرار النقدي مع التقلبات في أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة ، والتدهور المستمر في معدلات التبادل ، والتحلل شبه الكامل للنظام التجاري المتعدد الأطراف وتشدد المؤسسات المالية في سياساتها الاقراضية .

بيد أن جذور الأزمة الحالية تكمن أساسا في أوجه عدم التوازن الجوهرية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي . وانطلاقا من هذا الاعتقاد ، اتخذ رؤساء الدول والحكومات للبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز ، المجتمعون في هافانا خلال شهر أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ بمناسبة مؤتمر القمة السادس للحركة ، قرارا هاما ان اقترحوا على المجتمع الدولي مباشرة سلسلة جديدة من المفاوضات الشاملة بخصوص التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، وهو قرار كرسته الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما بعد بالقرار ١٣٨/٣٤ .

وسا يؤسف له أن الحوار بين الشمال والجنوب تردى في مأزق كامل ، وذلك على مستوى كافة هيئات منظومة الأمم المتحدة . وقد بلغ الأمر ببعض البلدان أن سعت دائية الى تحريض مؤسسات المنظومة ضد بعضها بعضا ، كما لو أن المداولات بشأن التجارة الدولية ، أو التصنيع أو المسائل المالية ، على مستوى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية شـلا

أو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، مثلاً ، تنطوى على تدخل في مجال اختصاص مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أو صندوق النقد الدولي ، في حين أن أنشطة جميع الهيئات متكاملة في الواقع ووثيقة الترابط . ان مثل هذا الموقف لا يضمن إلا عن الاحتراز الذى تبديه هذه البلدان بصورة متزايدة ازاء العمل بتعدد الأطراف وعن تقريرها الذى لا جدال فيه اعتبار المشاكل الأساسية للتخلف مسائل ثانوية على صعيد اهتماماتها .

اننا من جهتنا ، على اعتقاد راسخ بأن المفاوضات الشاملة لا تزال تحتل أهم وأكمل مبادرة قام بها المجتمع الدولي من أجل تنظيم العلاقات الدولية ، واستئناف عملية تنمية اقتصادات البلدان النامية ، وخاصة البلدان الافريقية ، وتعزيز التعاون الاقتصادى في كنف الاحترام لكل طرف .

لا شك أن افريقيا ، بالرغم من امكاناتها الهائلة ، هي المنطقة التي تضررت أكثر من غيرها من جراء الركود الاقتصادى .

ولأسباب مرتبطة بالجغرافيا والتاريخ ، تحظى قارتنا ، للأسف ، بتجمع تشكيلة كاملة من الأرقام القياسية السلبية لديها ، وفقاً لما يتبين من كافة المؤشرات الاقتصادية ، ان توجد بها أكثر تجمعات اللاجئين والأشخاص المشردين ، ونصف البلدان غير الساحلية ، وثلاثة أرباع البلدان الأقل نمواً و " الأكثر تضرراً " ، وأكبر معدل لانتشار الأمية ، وأدنى مستوى للتنمية ان يوجد ٧٠ في المائة من السكان على عتبة مستوى الفقر المطلق أو في مستوى أدنى منه ، وفقر وجفاف مزمعان ولا يرحمان .

ان الزيادة المفزعة في عدد " أقل البلدان نمواً " في افريقيا خلال السنوات الماضية ، وضآلة حصة القارة الافريقية بأسرها في الاقتصاد العالمى ، خاصة في ميدان الانتاج الزراعي والصناعي وكذلك في الاتجار الدولي بالمواد المصنعة ، تسببان في عملية تهيمش تدريجي لقارتنا .

وادرأكا لخطورة الحالة ، كرس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية معظم أوقات مؤتمراتهم الحادى والعشرين المعقود في أديس أبابا في الفترة من ١٨ الى ٢٠ تموز/

يوليه الماضي للنظر يتمعن في الأزمة الاقتصادية في افريقيا . وقد ركزوا مناقشاتهم بوجه خاص ، عند القيام بذلك ، على برنامج أعمال ذات أولوية من المقرر أن يتم انجازه في الخمس سنوات المقبلة وأن يسمح بوضع الأساس لنمو مطرد ولتنمية تتسم بالاستقلال الذاتي ولديها قابلية للبقاء ذاتيا ، على المستوى الوطني والاثني والتسارى .

ان هذا البرنامج يعدد أهم المشاكل الناجمة عن الواقع الملتبس بل والقاسي في بعض الأحيان . وهو يركز ، دون الادعاء بتحقيق المعجزات ، على النقائص الرئيسية ويشير الى حجم مهامنا وصعوبتها . كما أنه يكشف أيضا عن شعور كبير بالمسؤولية .

ويشمل البرنامج خمسة تدابير هي : التنفيذ السريع لخطة عمل لاغوس والوثيقة الختامية للاغوس المستكملتين ؛ وتحسين الحالة الغذائية واصلاح الزراعة في افريقيا ؛ وتخفيف عبء الديون الخارجية في افريقيا ؛ ووضع خطة للعمل المشترك على المستويات شبه الاقليمية والاقليمية والقارية والدولية ؛ وأخيرا وليس آخرا ، مكافحة آثار سياسة جنوب افريقيا القائمة على زعزعة استقرار اقتصادات دول الجنوب الافريقي .

وافريقيا تدرك ادراكا تاما أن انتعاشها الاقتصادي هو مسؤوليتها في المقام الأول وان هذه المهمة تعتمد الى حد كبير على جهود وتضحيات البلدان الافريقية ، ولكن نطاق الأزمة وحجم الموارد اللازمة لاصلاح اقتصاداتنا يقتضيان أن يؤيد المجتمع الدولي جهودنا . لقد كانت استجابة المجتمع الدولي ، الذي أشكره باسم افريقيا ، ايجابية في جوانب عديدة ، وخاصة فيما يتعلق بالوفاء بالاحتياجات الضرورية من أجل البقاء . ومع ذلك ، فان المهمة ضخمة والحالة متدهورة الى درجة أنها لا تزال تتطلب جهدا كبيرا . وحقيقة الأمر أن المشكلة ينبغي أن تعالج من جذورها .

ولهذا ، وازاء ما يمكن أن نعتبره اليوم يقظة المجتمع الدولي في مواجهة المشاكل الخطيرة القائمة في افريقيا ، وفي مواجهة النهج المشتت ازاء المشكلة ، فاني أدعو باسم رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية لأن نعقد في الربع الأول من عام ١٩٨٦ ، دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة السائدة في افريقيا . وهذا الاجتماع يمكن أن يكون فرصة للنظر في المشاكل بمجموعها ، وكذلك في مسألة ترابطها ، ولتقييم الشوط الذي قطعناه وتعبئة جميع البلدان الصناعية ، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمجتمع الدولي برمته ، عن طريق نهج متكامل وتحرك منسق من أجل بذل الجهد اللازم للاسهام في الانتعاش الاقتصادي للقارة .

وقد كانت الزيادة الملحوظة في حجم الديون الخارجية لافريقيا وتراكم خدمة الدين مصدرا آخر من مصادر القلق البالغ لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الحادية والعشرين .

وسيبليغ مجموع ديون افريقيا في عام ١٩٨٥ ، حسب المعلومات المقدمة من المؤسسات النقدية المختصة ، ١٧٢ بليوناً من الدولارات . ويرى البنك الدولي أنه فيما يتعلق بالديون الرسمية المكفولة في عام ١٩٨٢ وحدها ، سيتعين على البلدان الافريقية جنوبي الصحراء أن تدفع ١٣٦ بليوناً من الدولارات سنوياً في الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٨٧ لتسديد خدمة الدين فقط ، وذلك دون اعتبار القروض الجديدة التي حصلت عليها منذ ذلك الوقت ، ولا الديون الخاصة والمبالغ المدفوعة لصندوق النقد الدولي .

وبلغت اليوم الزيادة المتواصلة في أسعار الفائدة ، التي ارتفعت من ٤٢ في المائة في عام ١٩٧١ الى ١٠١ في المائة في عام ١٩٨١ ، أرقاما قياسية ، كما أنها تجبرنا على الاقتراض لخدمة الدين ، معرضين بذلك الى الخطر كل امكانية لتنمية بلداننا الغارقة في الركود بل وحتى الكساد .

ورغم هذه الحالة يعترف رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية أن الديون الخارجية التزام تعهدت به بلداننا ، وعليها أن تحترمه . ولكن التطور السلبي الذي طرأ على الحالة الاقتصادية الدولية يضع افريقيا في موقف متناقض مفاده أنها أقل القارات تقدماً وانها تواجه أكبر الاحتياجات للتنمية ، وانها رغم ذلك تساهم مساهمة صافية بالموارد المالية للبلدان المتقدمة . وهذه الحالة لا يمكن أن تستمر دون أن تضر بطريقة لا رجعة فيها بانتعاش القارة بأكملها . ولهذا فاننا نطالب بمعالجة المشكلة من جذورها .

وكان العمل الوحيد الذي اتخذ حتى الآن هو التفاوض بشأن إعادة جدولة الديون وفقاً لشروطها الأصلية في إطار نادي باريس أو نادي لندن . ولكن اذا كانت إعادة جدولة الديون تخفف مؤقتاً من عبئها ، فانها ليست أكثر من مسكن يزيد من

الاعباء المتوسطة الأجل على ميزانياتنا . وعلاوة على ذلك ، فان اعادة الجدولة تعطى فترة أقصر مما نريد بكثير .

وانكم تتفقون معي اذن على أنه قد آن الأوان للبحث على حل أكثر فعالية عن طريق تعبئة جميع الطاقات من أجل القيام بعمل مشترك يمكن أن تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تطبيق الفقرة ١٧ من الاعلان المرفق بالقرار ٢٩/٣٩ المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا والذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثون . وتوصي الفقرة المذكورة بتحويل ديون المساعـدة الانمائية الرسمية كليا أو جزئيا ، الى منح ؛
- الاستعاضة عن عمليات اعادة الجدولة المتتالية بعملية اعادة جدولة واحدة تكون شاملة وطويلة المدة وتنطوي على تمديد هام لآجال السداد وتأجيلات الاستهلاك ؛
- تحديد المبالغ المخصصة لخدمة الديون في مستويات ملائمة لمتطلبات تنميتنا ؛
- الحصول على تدفقات اضافية لرؤوس الأموال من البلدان المتقدمة النمو ؛ وفي هذا الصدد ، فان جهود البنك الدولي الرامية الى انشاء صندوق خاص لمساعدة البلدان الرامية الى انشاء صندوق خاص لمساعدة البلدان الافريقية تستحق تأييدنا الثابت .

ان افريقيا ، على لساني ، تقترح اتخاذ عمل جاد ومتعمق للتحضير التفصيلي لعقد مؤتمر دولي معني بالديون الخارجية للبلدان الافريقية . فهذا المؤتمر سيسمح للدائنين الدوليين وللبلدان الافريقية المقترضة بمناقشة الديون الخارجية لافريقيا بغية التوصل الى اتفاق عاجل ، على التدابير الواجب اتخاذها في المدى القصير والمدى المتوسط والمدى الطويل . والاقتراح هو جزء من مبادرة شاملة ويمثل خطوة صوب ايجاد حل شامل لمسألة ديون العالم الثالث التي باتت مسألة ملحة .

ولن اذكر المزيد عن القضايا الاقتصادية ، ولكنني آمل أن تتاح لي ، في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة الخاصة بالحالة الاقتصادية الحرجة السائدة في افريقيا والمؤتمر الدولي الخاص بالديون الخارجية للبلدان الافريقية ، الفرصة لأعود بمزيد من التفصيل الى برنامجنا بشأن الأولويات .

وأود الآن أن أخص بياني وأختتمه .

ان عالما تعصف به اضطرابات رهيبه وأحداث تؤدي الى الاصطدام وتطورات تهز ضمائرنا . والمستقبل مهدد بالفوضى وأبشع مظاهر الوحشية . بل انه في الوقت الذي يخلق فيه الانسان في الفضاء ، ويقوم باصلاح التوابع واعادتها الى الارض ، فإن رجال الشرطة في جنوب افريقيا المسلحين بالأسواط يطلقون الكلاب المدربة على الاطفال الابرياء ويطلقون النيران على السكان العزل .

انه حقا موقف رهيب يتسم بكثير من عدم اليقين ! ومع ذلك فان عدم اليقين الذي يسيطر على عقول معظم الناس في هذا الجزء الأخير المضطرب من القرن العشرين ، قد يصبح مصدرا للخصب ، شريطة أن يغذيه الاحساس بالمسؤولية التي تقع على عاتق كل فرد فيما يتعلق بمستقبل العالم .

وفي هذا الجزء الأخير من القرن ، يتخذ عدم اليقين بالنسبة لمصير الانسانية سمة جديدة وهي أن هذا الشعور قد شمل العالم بأسره . وأصبح كل فرد يشعر بالفعل انه لم يعد وحيدا في مواجهة التحديات التي تعترضه ، وأن الآخرين يواجهون نفس التحديات - أناس لهم ثقافات مختلفة وقناعات مختلفة ، ولكنهم ، شأنهم شأنه تماما ، يتطلعون الى مزيد من العدالة والاخوة .

وهذا يعني أن الانسانية تمتلك في تنوعها المفتاح الذي يتصدى لتحديات عصرنا . فالارادة موجودة ، ولكنها مشتتة وغير متكافئة ومتردة . ويتعين علينا أن نوحدها وأن نضعها في مشروع واحد للمستقبل ، حتي يسود المستقبل المشترك للانسان على المصالح الفردية التي تمزق عالما في الوقت الحالي .

ان الحديث عن مشروع المستقبل يعني أن نتكلم عن الشباب ، ينبوع آمالنا ، الشباب الذي يترجم تعطشه للمثل في أرجاء العالم بمزيد من الضياع .

ويجدر هنا أن نؤكد أن السنة الدولية للشباب لها بالنسبة لنا نحن الافارقة أهمية خاصة . انها تكتسي بأهمية مزدوجة .

ان الاحتفال بالسنة الدولية للشباب يعني بطريقة ما ، تحرير الطاقات الهائلة الكامنة في الشباب لتمكينهم من المشاركة التامة والمساهمة الايجابية في صنع مستقبل الانسانية الذي هو مستقبل الأجيال الصاعدة .

وهو كذلك ارشاد وتوجيه حماس الشباب وروحهم الابداعية نحو المهمة النبيلة المتمثلة في بناء أمتهم .

ان المشاركة ، والتنمية والسلم ، موضوع يتبين فيه بوضوح الاتجاه الذي ينبغي أن تصمم وتوجه فيه الاجراءات والمشاريع التي تهتم بالشباب .

أليس هذا الاختيار الحكيم دعوة موجهة الى ضمير جميع الأمم ، كبيرة وصغيرة ، لجلب انتباهها وتعبئة جهودها لصالح الشباب ؟ هذا الشباب الذي يمثل في الوقت نفسه أملا وواقعا موضوعيا لعصرنا هذا متعثرا في أعباء ديموغرافية واجتماعية - اقتصادية متزايدة في المجتمع المعاصر .

وعلى أية حال ، فان افريقيا الوفية لخياراتها ، ستواصل من ناحيتها ، كما فعلت في الماضي ، المساهمة في ايجاد مناخ ملائم لتعزيز التعاون الدولي وتأييد كل مبادرة صادرة عن الأمم المتحدة وهادفة الى تعزيز التفاهم المتبادل بين الشباب من أجل تحقيق أهداف التضامن بين البشر ، والتفاني في خدمة أهداف التنمية ، والتقدم والسلم في العالم .

وفي هذه الذكرى الأربعين لانشاء منظمنا العالمية ، فاننا نتحمل التزاما رسميا بان نسعى معا ، عن طريق النظر المتعمق المشترك والجري ، الى ايجاد الطرق والوسائل التي تتيح تعزيز دور الأمم المتحدة . وعلينا أن نضم جهودنا لتمكين الأمم المتحدة من القيام على أفضل وجه بدورها الخاص في تعزيز السلم والعدالة والحرية والتقدم للبشرية جمعاء . فالمجتمع الدولي ، بسبب التحديات الكثيرة التي تواجهه ، محكوم عليه أكثر من أي وقت مضى بان يعيش متضامنا ومتحدا ، مثل شخصيات مسرحية سارتر " جلسة سرية " .

ان الأمم المتحدة تمثل لنا جميعا اداة لا بد يل لها لتحقيق الأهداف السامية للانسانية : أن يقوم عالم يسوده السلم ويزدهر فيه الانسان في جو من الحرية والمساواة . ويجب علينا أن نؤمن بهذه الأهداف المثالية حتى تكون مصدر الهام لنا ، وحتى يكون مجرد ترددها - كما في اسطورة جورج سوريل - باعشا على تجديد هـا وتعميق الايمان بهـا .

انني ادعو الى هذا الحماس ، والى هذا الايمان الذي يكاد يكون اسطوريا بهذه المنظمة ، وأؤكد من جديد الثقة التي تضعها في هذه الجمعية افريقية الخالدة ، الملتزمة أكثر من أى وقت مضى .

اصطحب السيد عبده ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال ، من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة

الآن الى بيان رئيس جمهورية هنغاريا الشعبية ، فخامة السيد بال لوسونزى .

اصطحب السيد بال لوسونزى (رئيس جمهورية هنغاريا الشعبية) الى المنصة .

الرئيس لوسونزى (جمهورية هنغاريا الشعبية) (تكلم بالهنغارية

وقدم الوفد نصا بالانكليزية) : عندما دخل ميثاق الأمم المتحدة حيز التنفيذ في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٥ ، اعتقدت جميع الشعوب ومن بينها الشعب الهنغارى الذى مر بمعونة الحرب العالمية الثانية الرهيبة التي شنتها الفاشية ، اعتقادا راسخا بان جهازا عالميا مسؤولا تابعا لمجتمع الأمم ، بقانونه الأساسى ، قد ولد في نهاية المطاف ، وأنه جهاز عالمي على استعداد وعلى قدرة للوفاء بالتطلعات المشروعة للبشرية المتألعة في سلم دائم . وفي ضوء تجاربنا القاسية في الحرب العالمية الثانية ، فاننا نحن الهنغاريين ، علقنا أيضا ولانزال نعلق أهمية تاريخية على قرار الأمم المتحدة واتخاذ تدابير جماعية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب حرب عالمية جديدة تحمل في طياتها عواقب وخيمة . وقد أعلنت هنغاريا رسميا ، لحظة تحريرها ، موافقتها على هذه المقاصد ، ولا تزال تنتظر الى المنظمة العالمية بوصفها مؤسسة لا غنى عنها للسلم والأمن والتعاون الدولي .

ان فترة أربعة عقود ليست فترة طويلة بمقياس التاريخ ، ولكن يستخدم اليوم معيار مختلف لقياس العصور التاريخية أيضا . فقد تطورت الأمم المتحدة ، خلال فترة الأربعين سنة التي مرت على وجودها وأصبحت منظمة عالمية حقا في عالمنا المتغير بسرعة ، وشهدت زيادة عدد الدول الأعضاء فيها الى ثلاثة أضعاف . وكدليل على التغييرات الأساسية التي جرت في عالمنا ، فقد انضمت اليها الدول المستقلة حديثا التي كانت تعيش في ظل عبودية الاستعمار والتي حصلت على استقلالها الوطني عن طريق استخدام الامكانيات التي اتاحها النمط البازغ للاوضاع الدولية . ومما يثلج الصدر أن نلاحظ في هذا الاحتفال ان كفاح تلك الشعوب من أجل التحرر قد حظى بمساعدة كبيرة من جانب العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبدعم سياسي ومعنوي من جانب المنظمة العالمية ذاتها .

ونستطيع جميعا ان نقيس ما اكتسبناه من أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بحقيقة انها أصبحت تغطي جميع مجالات العلاقات - السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية والمتصلة بحقوق الانسان - بين الدول الأعضاء . والمنظمة العالمية هي محفل لا تستطيع فيه مختلف الدول أن تبدى آراءها ومواقفها فحسب ، بل تستطيع فيه أيضا أن تسعى للتوصل الى قاسم مشترك للعمل على حل المشكلات والأزمات التي يتعرض لها كوكبنا . ومن الثابت ان الأمم المتحدة وفرت خلال العقود الأربعة الماضية اطارا وامكانية لتحقيق عدد ليس بالقليل من النتائج ، وشجعت الجهود الرامية الى حل المشكلات الدولية أو ، على الأقل ، الى ايجاد الطرق والوسائل لمعالجتها .

وانني على اقتناع بان الأمم المتحدة ، على الرغم من المشاكل التي نعرفها جميعا ، قد اثبتت خلال السنوات الأربعين الماضية حيويتها . فهي منظمة ناضجة مليئة بالحيوية اثبتت قدرتها على الاسهام اسهاما مفيدا في مواجهة مشكلات عصرنا المعقدة وتحقيق مناخ دولي خلاق في عالمنا المعقد الذي تحيط به التوترات .

ولا تزال الجمعية العامة تنظر في مشكلات ذات أهمية حيوية للبشرية جمعاء .
وليست هناك مهام أكبر بالنسبة لنا ، نحن رجال الدولة المسؤولين في هذا العالم ،
وهنا في الأمم المتحدة ، وفي كل مكان آخر ، من مهام كبح جماح سباق التسلح
وتنمية التعاون فيما بين الدول ، ووضع نظام اقتصادى دولي جديد على اساس
منصف ، وتنسيق الكفاح ضد الفصل العنصرى ، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات
الاساسية ، على سبيل المثال لا الحصر للشواغل الملحة للبشرية .

وينبغي ألا ننسى لحظة واحدة ، ونحن في غمار الاحتفال واحياء الذكرى ،
الالتزام المشترك الذى قطعناه على انفسنا فيما يتعلق بهذه المسائل عندما انضمتنا الى
صفوف الموقعين على الميثاق . واني اعتقد أن مجرد اجتماع هذا العدد الكبير من رؤساء
الدول والحكومات والسياسيين ذوي المكانة الرفيعة في هذه القاعة لاعادة تأكيد ايمانهم
بالامم المتحدة وبأحكام ميثاقها هو دليل اضافي على مرور وجود هذه المنظمة وضرورة الحرص
على مستقبلها . فلتكن لدينا جميعا الثقة في أن كل البلدان ستترجم عبارات الالتزام هذه
الى اعمال تخدم مصلحة البشرية .

ان بلدى جمهورية هنغاريا الشعبية لم تقبل ، لأسباب معروفة ومؤسفة ، في أسرة
الامم المتحدة إلا منذ ثلاثين عاما فحسب ، أى بعد انشاء المنظمة العالمية بعشر سنوات
كاملة . وانا لنشعر في هذه الذكرى المزدوجة اننا عضو محترم متساو مع سواء بل وروسيا
لا يكون من الضروري أن نقول اننا عضو مفيد في هذه المنظمة .

ان الامم المتحدة تتيح لهنغاريا فرصة الاضطلاع بدور ايجابي في بحث جميع
البنود والمسائل المدرجة على جدول الاعمال وفي اعداد القرارات واعتمادها ، ونحن
نحسن الاستفادة من هذه الامكانية . ونحن بحكم سياستنا المبدئية لا ننظر الى التطورات
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحدث في العالم نظرة المتفرج السلبي ، ولكننا
نعلن موافقتنا تجاهها ونحاول قدر طاقتنا ان ندعم روح التفاوض .

وجمهورية هنغاريا الشعبية تنظر الى التبادل المتعدد الاطراف للاراء في
اطار الامم المتحدة والى مجال العلاقات الثنائية بوصفها متساويين في الاهمية وفنصرين
لا غنى عنهما للحوار الدولي ، وهي هازمة على أن تعزز ، في اطار الامم المتحدة أيضا ،
تهيئة مناخ دولي اكثر صراحة وعالم اكثر اكراما بكل الوسائل المتاحة لها . واني اعتقد أن
القيام بذلك شرف وواجب على جميع الدول كبيرها وصغيرها أيا كانت نظمها الاجتماعية
وأوضاعها الداخلية واشكال الحكم فيها .

ونحن لا تساورنا بطبيعة الحال أية أوهام ، لان معرفة الحقائق هي المفتاح
لرسم سياسات واقعية . وحتى الامم المتحدة نفسها لا تستطيع أن تحل بين يوم وليلة

المشاكل المؤلمة والملحة التي تعاني منها شعوب العالم - حتى المشاكل التي طال أمدها .
الا اننا مقتنعون بأن منظمتنا يمكن ، بارادة الحكومات ، ان تنهض بدور أكبر ما تضطلع به
في الوقت الراهن في توجيه العمليات والعلاقات الدولية الى مسار ايجابي . واننا نسعى
الى رؤية المنظمة العالمية وقد اتسع نطاق عملها في هذا المجال وتمكنت من تحقيق مهمتها
السامية باكر قدر ممكن من الفعالية .

ان جمهورية هنغاريا الشعبية بسياساتها الخارجية العريضة والمتوازنة والتي تحظى
بالتأييد التام للشعب ، تسعى اتساقا ومصالح البلاد والشعب الى تأمين استقلالها الوطني
وتنميتها الاجتماعية والاسهام في الجهود المسؤولة التي تستهدف ضمان بقاء البشرية وتقديمها
وقد اعدنا التأكيد على هذا المسعى المرة تلو المرة وأود أن أؤكد عليه مرة أخرى في هذا
المحفل أيضا .

ووفقا للمبادئ والمقاصد الواردة في الميثاق والتي ما زالت سليمة وصالحة ، وعملا
بالتعاون مع حلفائنا ، فاننا سنستمر في بذل الجهود للابقاء على الحوار بين البلدان ذات
النظم الاجتماعية المختلفة وتوسيع نطاق التعاون الدولي والبحث عن سبل ووسائل ايجاد
حلول سياسية لبؤر الأزمات ودعم التعايش السلمي روحا وعملا .

ولا يمكن للتجربة الا أن توضح لكل سياسي رصين ، أن القيود والتمييز ، وخاصة
القوة ، هي على المدى الطويل مسار خاطئ لا يرجح أن يفضي الى تسوية المشاكل التي
تواجهها البلدان فرادى أو المناطق المختلفة أو حتى العالم ككل . واننا على اقتناع بانه
ليس امام البشرية من بديل مقبول سوى تطوير وتوسيع نطاق العلاقات الدولية والاحترام غير
المشروط للسيادة الوطنية والتعاون الذي يقوم على النفع المتبادل والتسوية التفاوضية للمشاكل
والنزاعات . والاعتراف بهذه الحقيقة والتسليم بها والعمل الملائم على هذا الاساس هي
امور تمثل في التحليل النهائي الشروط الاساسية للوجود . ويتضح هذا الوحي في علاقتنا
مع بلدان أوروبا وغيرها من القارات ويتجلى في كل عمل تقوم به في سياستنا الخارجية . ونحن
نقبل بضمير مستريح حكم العالم على ما نفعله .

لقد زحرت العقود الماضية بالأزمات والنزاعات المسلحة ، ولكن من حسن الطالع أن الأجيال التي ولدت ونمت لم تضطر للعيش في ظل دمار حرب عالمية . واستطيع أن أقول باسم الشعب الهنغارى ، الذى يعبر نشيده الوطنى بعبارات تتقد حماسه من معاناته التي طالت قرونا ومن ايمانه بالمستقبل ، اننا نود أن نرى شعوب اوربا بل شعوب العالم كلها تعيش في سلم دائم . ومن الضروري بالتالي احراز تقدم حاسم في مسألة نزع السلاح التي هي أهم المسائل على الاطلاق .

ان سباق التسلح الذى يهدد الفضاء الخارجى الان قد تجاوز كل حد يمكن لمعظم بشرى متزن أن يتخيله . وظهور كل منظومة جديدة من الاسلحة من شأنه أن يضاف انعدام الامن وزيادة خطر تعرض البشرية للفتنة الكاملة . ولسنا بحاجة الى اثبات ذلك بالنظر الى توافر ذلك الحجم الهائل من الحقائق والأرقام والحجج العلمية المعروفة للعالم أجمع .

وقد شهدت السنوات الأخيرة سلسلة من المبادرات الشاملة والجزئية التي اتخذها الجزء الاشتراكي من العالم لتعزيز الحد من الاسلحة النووية والتقليدية وتقليل خطر المواجهة العسكرية الى ادنى حد ممكن ، وذلك اتساقا مع ايمانه ببداً الامن المتكافئ . وان المبادرات الأخيرة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي بما فيها المبادرات التي قدمت هنا في قاعة هذه الجمعية لذات أهمية قصوى في هذا الصدد وتحظى بدعمنا الكامل . ونأمل أن تحظى هذه الاقتراحات المتزنة باستجابة معقولة واجراء مماثل من الطرف الآخر .

ان القلق ليساورنا ونحن نرى أن التأثير الكبير الذى تمارسه الدوائر المتطرفة على مسار السياسة في العالم يسعيها الى المواجهة وزيادة الازمات تفاقم ، يشير الى توطد اتجاهات غير مواتية في عصرنا . وفي هذا الصدد ايضا فان للعلاقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أهمية حاسمة في نظام العلاقات الدولية . وبالتالي فان من الطبيعي تماما أن تتطلع الحكومة الهنغارية ، شأنها شأن غيرها ، بأمل كبير الى القمة السوفياتية الامريكية في تشرين الثاني / نوفمبر ، ويتوقع المجتمع الدولي من المشاركين في هذه القمة أن يبدوا أكبر قدر ممكن من الاحساس بالمسؤولية .

واننا على اقتناع راسخ بأن السبيل السليم الوحيد امام العالم هو دعم كل العناصر التي يمكن أن تعزز الانفراج ، وازالة بؤر الازمات القائمة ، والحيلولة دون ظهور صراعات جديدة ، وتنقية الاجواء الدولية ، وارساء أسس تعاون خلاق يقوم على الثقة . وينبغي أن تستخدم لبلوغ هذه الغايات أجهزة الامم المتحدة وكل المحافل الدولية الممكنة وجميع أشكال الاتصالات الثنائية ومتعددة الأطراف .

واسمحوا لي أن أؤكد من هذه المنصة للأمم المتحدة ولأمينها العام الذى يحظى بتقدير كبير في بلدى ، تأييد هنفاريا لهذه الجهود . وانني على ثقة من أن الدورة الاحتفالية الاربعين للجمعية العامة ستعزز عملها بروح بناءة تتطلع الى المستقبل ، وستتخذ خطى فعالة لايقاف سباق التسلح ودعم التعاون والنهوض بالسلم والامن الدوليين . وتود جمهورية هنفاريا الشعبية أن تسهم بنصيبها في هذا السعي ، وسيكون ذلك موقفها في المستقبل أيضا .

اصطحب السيد بال لوسونزى ، رئيس جمهورية هنفاريا الشعبية ، من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة الان الى
كلمة فخامة الشيخ أمين الجميل ، رئيس الجمهورية اللبنانية .

اصطحب الشيخ أمين الجميل ، رئيس الجمهورية اللبنانية ، الى المنصة .

الرئيس الجميل (لبنان) : فرصة طيبة لي أن أشارك اليوم في
الاحتفال بالعيد الأربعين لهيئة الامم المتحدة . ويسعدني أن أتكم باسم لبنان ، البلد الذى كان له شرف المساهمة في تأسيسها ، لارساء قواعد السلام في العالم وتمكين الشعوب من ممارسة حقها في تقرير المصير .

وقد قدّر لبلدى ، بصفته عضوا مؤسسا ، ان يعايش ابدا تاريخ هذه الهيئة ويشارك في اعمالها . فاذا هو ، بعد نيل استقلاله سنة ١٩٤٣ ، يوقع ميثاقها ويلتزم بمبادئها كاملة ، ويدأب في العمل على خدمة هذه المبادئ التي كانت ولا تزال من مبررات وجوده السياسي والوطني بالذات .

ومن دواعي الاعتزاز ايضا أن يكون لبنان قد ساهم كذلك ، اعلى مساهمة ، في وضع الشرعة العالمية لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ التي اصبحت مشعلا تهتدى بنوره الشعوب في نضالها من أجل الحرية والعدالة والسلام .

وانتهزها مناسبة للاشادة بالجهد الكبير الذى بذله الأمين العام السيد بيريز دى كوبيار ومعاونوه في مجال تطوير اعمال الهيئة الدولية على النحو الذى يزيدها قدرة على تأدية ادوارها في شتى المجالات .

وهي فرصة أيضا اتقدم فيها منكم ، حضرة الرئيس ، بأحر التهاني لانتخابكم رئيسا للجمعية العمومية ، آملا في أن يكون ذلك طالع خير على العالم ، لتأمين كل سلام ضائع ، واحقاق كل حق منتهك ، وتطمين كل متعطر الى العدالة والحرية والكرامة .

ولا أنسى ، ونحن نعاني من ويلات الحرب وكوارثها ، الدول التي تتطوع لمهمة السلام في بلدي ، متحملة أقسى المشقات في سبيله . وأخص بالذكر الدول المشاركة في قوة الطوارئ الدولية في جنوب لبنان ، ناقلا باسم كل مواطن لبناني ، خالص الشكر والامتنان الى كل فرد من أفراد هذه القوة ، وقد كانوا فعلا نموذجاً حياً من نماذج التضامن بين الشعوب . وبلغ عطاؤهم ، أحيانا ، حد الشهادة . فاذا بعضهم يرقد تحت تراب بلدي البلد الذي أحبّوه ، واحبهم هو أيضا ، الى جانب الشهداء من ابناؤه ، في ما يشبه التضامن الأبدى الذي لا ينتهي .

وان شئت أن اذكر تعلق اللبنانيين بقوة الطوارئ في الجنوب ، فاني أستشهد بالتظاهرة الشعبية المؤثرة التي انطلقت من بعض قرانا هناك ، مناشدة احدى السدول المشاركة في القوة المذكورة ، ان تظل تشارك في هذا الفضل ، فلا تنسحب ، ولا تكف عن مساعدة لا يزال لبنان يحتاج اليها ويطلبها بالحاح .

ان لبنان ، وعلى مدى عمر هيئة الامم المتحدة ، لم يتلقأ مرة عن نصره قضية حق أو عدل أو قضية حرية وسلام . وهو في أي حال يعتبر نفسه معنيا بكل قضايا الحق والعدالة والحرية والسلام تحت أي سماء ، وخصوصا في محيطه الاقرب ، حيث حقوق الشعب الفلسطيني لا تزال معلقة منذ عقود من السنين . وهو على رغم ما يعانيه من اهدار لحقوقه لا ينسى هذه الحقوق . وربما لأنه مظلوم يتحسس الظلم اللاحق بالآخرين اكثر من سواه . لذلك يتطلع بلدي بشوق الى المنظمة الدولية مناشدا اياها العمل على تنفيذ مقرراتها هي في هذا الشأن ، وعلى استنباط الصيغة التي تؤمن مشاركة جميع الاطراف المعنية في صناعة سلام عادل وثابت . كما يتطلع أيضا بكبير من القلق الى وقائع الحرب العراقية - الايرانية التي ، عدا ما تشككه من استنزاف للبلدين المتحاربين ، تهدد أيضا أمن منطقة الخليج كلها اضافة الى الأمن الدولي والعالمي .

ونحن نرجو ، أن يكون لقاء القمة المرتقب بين زعمي الدولتين العظميين بابا الى تحقيق الانفراجات المنشودة في سما منطقة الشرق الأوسط وفي كل سما . ان دورة العنف التي ، وان اصبح بلدى محطة من محطاتها ، لهي اقوى واعنف من أن تقف عند محطة . وها هي تكاد تلف العالم بأسره . وليس صحيحا أن يؤر العنف والفوضى والارهاب في هذا العصر يمكن حصرها ومنع انتشارها وانفلاشها . وتبعاً لذلك فان أمن منطقة الشرق الأوسط هو من أمن العالم وشعوبه كلها .

ولا أظن أحداً يجهل أسباب الحرب في لبنان وعلى لبنان . وبعد ما يزيد على العشر سنين من القتال والصراعات المشحونة بالآلات العسكرية المدمرة والمتطورة ، لا يصدق عقل أنها من امكانات اللبنانيين .

وتبدأ قصة الحرب بربط لبنان قسراً بأزمة الشرق الأوسط والممارسات المتهورة على أرضه مع ما تيسر لها من مداخلات خارجية .

وقد استفادت قوى الحرب من مناخ لبنان الديمقراطي والحرية التي ينعم بها ، ليلجأ كل ذي غرض ومصلحة اقليمية ودولية الى تحقيق المكاسب والمصالح على حساب الوطن المستقر الصغير وحياة أبنائه ومصيرهم .

وكان مع استغلال مناخ الحرية ، استغلال آخر استهدف تفجير البنية التي يقوم عليها لبنان ، والتي كانت مثالا عالميا ونادرا في العيش المشترك .

واذا لبنان مع ازدياد حمى الصراع الخارجي فيه ، يتحول مسنقاً للتناقضات الدولية والاقليمية والعربية .

واذا الأسلحة الثقيلة المتطورة وذخائرها تنهال عليه متدفقة من كل صوب ، بما تفوق قيمتها الباهظة أضعاف الأضعاف ما يمكن أن تنفقه الدولة على قواتها الشرعية ، ناهيك بالوسائل الارهابية الاخرى التي تستخدم في محاولات القتل والتخريب .

ومن الطبيعي أن يكون المتضررون من السلام ومن عودة لبنان الى مرحلة العافية والاستقرار ، منتفعين من هذا الواقع الغريب الرهيب .

ومن الطبيعي أيضاً أن يؤدي كل هذا الى حال من الاضطراب في لبنان ، وفي كل نواحي الحياة ، شاقة وصعبة ومدمرة أحيانا .

لكن لبنان لا يزال ينبض بكل مقومات الحياة . والذين خيل اليهم انه بلد انتهى أويكاد ، كدولة ووطن وانسان ، أظنهم اليوم يدركون تماماً أن تحرك قوة الحياة في بلدي هو أقوى من تحرك آلة الموت والافناء .

هل أشخص لكم كيف أن اللبناني ينهض من تحت الركام ويخترق الدخان الأسود ودوى القذائف بعزيمة أقوى ، وعزم أشد . وهو بالرغم من حجم المأساة العسكرية والسياسية والاقتصادية الضاغطة عليه ، لم يسأم ولم يمل ولم تتزعزع ثقته ، بل تزيـد المحنة فيه صمودا ومناعة وتمردا على الواقع المر .

يكفي أن أقول : أن اللبنانيين ظالوا على ايمانهم الوطيد بلبنان وعلى مبادئ الوحدة والاستقلال ، فلم يرتفع صوت مطالب بالفرقة والتقسيم والتخلي عن الوطن بأرضه . بل كلما كانت تسنح الفرصة بالعبور في العاصمة بين منطقة ومنطقة ، كان اللبنانيون من على الجانبين يرتكبون مغامرة الانتقال على رغم ممارسات القصف والقنص .

ويكفي أن أقول أن احصاءات العبور في اليوم الواحد بين المنطقتين تبلغ نحو من ثمانين ألف لبناني من أصل خمسمئة ألف مقيم في العاصمة بيروت .

لقد أثبت اللبناني بارادة الحياة وتصميمه على البقاء والعيش الحر في وطن سيّد مستقل حر ، أثبت قدرته الخارقة على تحدى الخطر والقدر ، وحارب الهـدم بالبناء ، والقوة المادية بعظمة الايمان ، متشبثا بحقه ، صامدا في وجه الكـوارث والمحن ، مذلا حتى المستحيل لضمان أمنه ومستقبله وسلامه .

ان شعبا يتحلّى بهذه الصفات جدير بأن يحظى بدعم أصدقائه ومحبي السلام ، بما يمثل من قيم انسانية وتراث حضارى متراكم .

هذا الوطن أجدر وأجدى بكل دعم وعون ، وبكل مساعدة فاعلة تقود مسيرة انقاذه ، ولا سيما أن الفرص الوطنية باتت مهيأة أكثر من أى يوم ، وقد أخذ الأطراف جميعا ، ولا سيما المتقاتلون ، يخطون خطى ايجابية حثيثة في طريق الحوار والتفاهم والتلاقي . وقد بدأت مراحل التفاهم والالتقاء عبر مؤتمري جنيف ولوزان ، ثم أولست الشقيقة سوريا الوضع اللبناني قصارى الحرص والاهتمام ، نظرا لما يجمع بين الدولتين ، من أواصر مميزة ، وروابط وثيقة مشتركة . وكلنا أمل في أن نحظى أيضا بمساعدة الهيئة الدولية ، والدول الشقيقة والصديقة ، من أجل أن نعيد الى بلدنا لبنان ، وحدته كاملة ، واستقلاله كاملا ، وسيادته كاملة على كل أراضيـه .

أجل ، ان وجود لبنان ليس وجودا عابرا أو طارئا ، وله ماض عريق ، وبخاصة في ممارسة الحياة الدستورية . وقد يكون دستوره ، الذى وضع في عام ١٩٢٦ ، من أقدم دساتير المنطقة ، فضلا عن أنه كرّس تراثا دستوريا يعود الى مئات السنين . وقد أتاح له ذلك التمتع بحصانة دولية ظلت ترافقه وتؤمّن للمواطن أيضا حصانة لحياته وحقوقه . ان الدولة اللبنانية هي دولة القانون . هكذا كانت ، وهكذا يريد اللبنانيون أن تبقى .

وهم لهذا السبب يهيئون لدستور جديد متقدم ، يكون أكثر ملاءمة للتغيرات التي طرأت على أحوالهم ، وأكثر استجابة لمبادئ الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والمساواة . واني لواثق بأنهم واصلون الى ذلك في المستقبل القريب في معزل عن ضجيج المدافع وقعقة السلاح .

وفي وسعي التأكيد أن اللبنانيين متفقون على ما كان في الأساس يولّد الخلاف فيما بينهم . لقد صقلتهم التجربة ، فعززت فيهم الشعور بالانتماء الى لبنان الواحد ، العربي ، المنفتح على العالم وقضاياه ، حتى ليصح القول أن الجانب اللبناني من المسألة اللبنانية قد انتهى أويكاد ، ويبقى الجانب الخارجي منه . فساعدونا عليه .

ساعدونا بتنفيذ ما اتخذته هيئة الأمم المتحدة من قرارات ، وبخاصة تلك التي تنص على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية ومن كل الأراضي اللبنانية ، اني أطالب من على هذا المنبر ، وبالبحاح ، بتنفيذ القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) ، ٥٠٩ (١٩٨٢) التي طال تعليقها وطال معه تعليق سلطة الدولة اللبنانية على أراضيها كاملة .

ان ما حدا بأهلنا في الجنوب الى سلوك المقاومة المسلحة ، هو التلكؤ في تنفيذ هذه القرارات . وقد كلفهم ذلك شهادات ودماء كثيرة تستحق مني ، وفي هذه المناسبة ، تحية تقدير واجلال ، وتستحق أيضا لدى الضمير العالمي استجابة لمطلب حق أقرته المنظمة الدولية أكثر من مرة .

ساعدونا في مواجهة المشكلات الناشئة عن الحروب ، وهي ليست حروبنا ، وقد دفع لبنان ثمنها غاليا ، دفعها من عافيته الاقتصادية والاجتماعية ، ومن جني العمر على مدى عشرات من السنين .

اني أناشد هيئة الأمم المتحدة ، ومؤسساتها المتخصصة ، مد يد العون الى شعبي في محنته : في العناية بالمهجرين ، في اغاثة المنكوبين ، في تضييد جروح المصابين . فالكارثة هي أعظم من أن يقوى عليها لبنان لوحده .

ان لبنان الصغير بمساحته ، الكبير في تراثه ومبرر وجوده ، وفي آماله وتطلعاته ، كما في انتشاره ووجوده العالمي ، كان أبدا يحترم حقوق الانسان وسيبقى ، وكان في طبيعة المدافعين في المحافل الدولية ، وفي هذا المحفل بالذات ،

عن حقوق الشعوب المضطهدة والراحة تحت الاحتلال ، وعن المهجرين من أوطانهم ،
والواقعين فريسة الظلم والاضطهاد والاستئثار . فحرى به اليوم أن يدافع عن نفسه
من على هذا المنبر بالذات ، عن حقه في الحياة ، عن أرضه وسيادته وحرية وشرعيته ،
وعن ابنائه المهجرين في وطنهم ، وعن السلام الحقيقي . وأنه لا يستجدي هذا الحق ،
ولا يستجدي السلام استجداءً ولا يريده الا مبنياً على أسس وطيدة ثابتة تؤمن لأبنائه ،
كما لأجياله ، الاستقرار المستمر ، وتحول دون محاولات التفجير المستقبلي على
أنواعها .

انكم تلاحظون معي أن الحروب التي عصفت بلبنان كان من المقدّر لها أن
تهدمه ، لكنه بقي صامداً . وكان من المقدّر لها أيضاً أن تحمل شعبي على الانهزام
والاستسلام ، ولكنه لم ينهزم ولم يستسلم .

هذا هو لبنان الصامد وقد حقق معجزة البقاء فاستحق كرامة الحياة . فباسمه
أحييكم ، وباسمه أعلن : لبنان باق على هذا المفترق من الأرض والتاريخ ، شهادة
للحق والعدالة ، وللحرية والكرامة والانسان .

اصطاحب فخامة الشيخ أمين الجميل ، رئيس الجمهورية اللبنانية ، من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية الآن الى

بيان من صاحب الجلالة موتولتيهبي الملك مشوشو الثاني ، رئيس دولة مملكة ليسوتو .

اصطاحب صاحب الجلالة موتولتيهبي الملك مشوشو الثاني ، رئيس دولة مملكة

ليسوتو الى المنصة .

الملك مشوشو الثاني (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انقل اليكم

ياسيادة الرئيس والى أعضاء هذه الجمعية العامة التحيات الاخوية من مملكة ليسوتو .
واني ان افعل ذلك اغتنم هذه الفرصة لأقدم اليكم تهانينا الحارة بمناسبة توليكم
رئاسة هذه الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونود أيضاً أن نشيد
على نحو خاص بسلفكم ، السفير بول لوساكا ، الذي اضطلع بواجباته كرئيس للدورة
التاسعة والثلاثين للجمعية العامة بمهارة فائقة .

ونحن اذ نجتمع هنا ، في هذه الدورة الخاصة التي توافق الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، ينبغي لنا جميعا أن نعرب عن امتناننا العميق للآباء المؤسسين لهذه الهيئة ، اذ كان لرؤيتهم الثاقبة الفضل في وجود هذه المنظمة التي أثبتت على مدى السنين أنها تمثل أفضل ضمان لاستمرار بقاء البشرية .

وقد ظل ميثاق الأمم المتحدة ، بعد أربعين سنة ، ورغم ما به من أوجه قصور ، الوثيقة الرئيسية التي تحكم العلاقات الدولية .

ومن النتائج الواضحة لما أعلنه الميثاق من المناصرة للسلام والحرية والتقدم الاجتماعي على الصعيد الدولي انه لم تندلع أى حرب عالمية منذ أن وقع على هذه الوثيقة التاريخية في سان فرانسيسكو في شهر حزيران /يونيه ١٩٤٥ ، ولا يمثل عدم اندلاع الحرب مجرد توفير أحوال مواتية لتقدم كل الشعوب ، بل انه يمثل أيضا بالنسبة لنا ، نحن الدول الصغيرة والضعيفة ، ضمانا ضد اتجاهات الهيمنة من جانب الدول الأكبر والأقوى ، الدول التي استغلت ظروف الحرب لفرض مخططاتها الرامية للسياسا سيطرتها .

وتبعاً لذلك ، كان تسريع عملية إنهاء الاستعمار وحصول غالبية امم العالم على استقلالها السياسي انجازاً تحقق من خلال الامم المتحدة . ولا يزال املنا ان يتسنى القضاء على جيوب الطغيان القليلة الباقية كناميبيا وجنوب افريقيا ، باستخدام الاداة ذاتها . وبالمثل ، افاد المجتمع الدولي ، وخاصة الشعوب المحرومة ، كثيراً من مختلف برامج المساعدة التي قدمتها الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة . وقد افادت بلادى من المساعدة المقدمة من تلك الوكالات ، وأود ان اشيهد بالدور الذى قامت به في دعم جهودنا الانمائية الوطنية .

ولكننا ، ونحن نفخر بالانجازات المختلفة التي حققتها الأمم المتحدة ، ينبغي لنا أيضاً ان نعي أوجه الافتقار الى النجاح التي واجهتها المنظمة في العديد من مجالات نشاطها الأخرى . واذ نفعل ذلك ، يجب ان نسأل انفسنا ما اذا كانت الامم المتحدة غير قادرة بطبيعتها على حل تلك المشاكل ، ام ان هناك عراقيل توضع في طريقها لمنعها من ان تعمل بطريقة فعالة . نعم ، قد تكون هناك بعض المشاكل المتأصلة في بنية المنظمة وهي مشاكل لا يراودني شك في أن الأمين العام وموظفيه سيتلقون من المساعدة ما يمكنهم من ان يفعلوا كل ما في وسعهم للتوصل الى حلها ، عملاً على تجنب الافتقار الى الفعالية الذي لسنائه فيما سبق ، الا ان المشكلة الأوسع مدى تتمثل في العقبات التي توضع عمداً في طريق المنظمة لمنعها من اداء كل وظائفها والوفاء بكل التزاماتها .

ومن اخطر تلك العقبات حق النقض . ويبدو لنا ان بعض الدول تفرط في استخدام حق النقض خدمة لمصالحها الذاتية على حساب مصالح غالبية الدول الاعضاء . فبالمناقضة للمبادئ الأساسية التي انشئت المنظمة - وهي منظمة تضم دولا مستقلة متساوية - يستخدم

(الملك مشوشو الثاني)

حق النقض للتلاعب بالمنظمة وتحويلها الى منظمة من الدول التابعة التي يجب أن تحتل للأهواء التي تطيحها مصالح الدول العظمى .

فالسبب الرئيسي في عدم تمكن الامم المتحدة من حل مشكلة استقلال ناميبيا حتى الان راجع الي التهديد باستخدام حق النقض . وبينما يكدر وينهك شعب ذلك البلد تحت نير السيطرة الاجنبية والتدخل الخارجي ، تتمسك بعض الدول الاعضاء في هذه الهيئة العالمية تمسكا لا يحيد بمواقف تطيحها المصلحة الذاتية اقتصادية كانت او سياسية وذلك في نفس الوقت الذي يظل فيه ذلك البعض من الدول الاعضاء من اكثر الدول ضجيجا واعلاها صوتا في التشديق بالديمقراطية وحقوق الانسان ، بحيث يهدو مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان كمفاهيم انتقائية لا تقبل التطبيق عندما يتعلق الأمر بالمصالح الانانية لبعض الدول .

ذلك التطبيق الانتقائي لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان يفسد الحالة ايضا في جنوب افريقيا . فمنذ وقت طويل ، ناقشت البشرية طولا مشكلة القهر والاستغلال العنصرى في ذلك البلد وقد ظلت هذه الهيئة متأرجحة بسبب المصالح الذاتية السياسية والاقتصادية لبعض الدول التي تمك حق النقض فلم تتخذ حتى اليوم اى اجراء له مغزى حين تردى ذلك البلد في مواجهة عنصرية لم يسبق لها مثيل .

ويتصف سلوك تلك البلدان بالنهج نفسه فيما يتعلق بالوكالات المتخصصة . ومن المؤسف ان تتهم وكالات الامم المتحدة باضفاء الطابع السياسي على عطيا ، بينما كل ما تفعله هو انها تحترم رفضات الاغلبية ، وهو امر ينبغي ان تتقبله جميع الدول الاعضاء التي

لا تكف عن التشدد بفضائل الديمقراطية ، والا توصلنا الى نتيجة مؤسفة لا معدى عنها — هي أن بعض الدول الأعضاء ترفب في استخدام قوتها الاقتصادية في الوكالات المتخصصة لتحويل تلك الوكالات الى مجرد ادوات لتحقيق اهداف سياستها واخضاع منظومة الأمم المتحدة بأكملها لنزواتها السياسية .

ان هذا المشهد الذى اوضحت خطوطه العريضة يتطابق تماما مع المفهوم المنكود المسمى بمناطق النفوذ والذى قسمت الدول الكبرى العالم وفي ظله الى مناطق عهدت بها الى عملائها الاقليميين . ونحن في الجنوب الافريقي لم نكن بمنأى عن ذلك الهلاء ، نظرا لأن مختلف المشاكل التى تواجه دولنا اليوم هي في الواقع من فعل جنوب افريقيا ، الشرير الاقليمي المهيمن ، الذى يسعى الى ضمان السيطرة على المنطقة بأكملها واية محاولات نهذلها من جانبنا لا تتهاج سياسة مستقلة هدفها الوحيد تنمية اقتصاداتنا والتقدم الاجتماعي لشعبنا ، تواجه بالأعمال العسكرية الوحشية وأعمال زعزعة الاستقرار الاقتصادي ، علاوة على مختلف الانواع الاخرى من الانتهاكات .

لقد وجدت ليسوتو نفسها ، وهي جيب تحيط به جنوب افريقيا ، في وضع ميثوس منه تقريبا في مواجهة ما تدبره جنوب افريقيا من اعمال الابتزاز السياسي وسحب الاستثمار وزعزعة الاستقرار . وربما كانت الواقعة المعروفة جيدا لهذه الجمعية هي ما حدث يوم ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، عندما هاجم جيش جنوب افريقيا ماسيرو عاصمتنا وقتل ١٢ من مواطنينا و٣٠ لاجئا ينتمون الى المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، فوق ما تسبب فيه الهجوم من دمار واسع النطاق للممتلكات .

وتذكرون انه بعد ذلك العمل العدواني الوحشي ، اعتمد مجلس الامن بالا جماع قراره ٥٢٧ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الذي أدان جنوب افريقيا بسبب الهجوم الذي شنته علينا ، وطالبها بدفع تعويض كاف وكامل الى ليسوتو عما سببته من اضرار .

واذا كان الهجوم الذي وقع في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ قد اصبحت معروفا جيدا لهذه الهيئة فان ذلك يرجع الى انه كان ذروة العديد من اعمال زعزعة الاستقرار ضد ليسوتو . فأعمال التسلل المسلح الى اراضي ليسوتو وهي أعمال تقوم بها عناصر مدربة وسلحة تعمل جنوب افريقيا على وزعها ، باتت من الظواهر العادية الآن رغم ما تؤدى اليه من قتل وتشويه العديد من المدنيين الابرياء . كما ان المضايقة المادية والنفسية التي يلاقونها افراد شعبنا من جانب موظفي جنوب افريقيا عند نقاط الدخول على طول الحدود المشتركة محنة يتعين ان يظل شعبنا يعاني منها للمعاملات الاقتصادية التي لا مفر منها بيننا وبين جنوب افريقيا . كما ان الحظر المتعمد المفروض على بضائعنا التي يجب أن تمر عبر اراضي جنوب افريقيا مظهر آخر سافر من مظاهر احتقار جنوب افريقيا للعلاقات السوية بين الدول ، وهو ما يبعث على الأسى بصورة خاصة لأن جنوب افريقيا تستغل بصورة فيسر مشروعة وضعنا الجغرافي باعتبارنا بلدا لا منفذ لديه الى البحر اطلاقا ، وتسيء تفسير اتفاقيات اتحادنا الجمركي بصورة غير عادلة بما يتفق ومخططاتها . كما ان التهديد المستمر باعادة عمال ليسوتو المهاجرين الذين يعطون في جنوب افريقيا انما هو تعبير عن سياسة استعمارية انتهجت في الماضي واعتبرت ليسوتو في ظلها مصدرا لليد العاملة الرخيصة التي تستغلها الصناعة في جنوب افريقيا ، وهو ابتزاز سافر يهدف الى احداث القلقة

من خلال البطالة التي تعاني منها ليسوتو . وكما هو معروف ، امتدت اعمال زعزعة الاستقرار هذه الى جميع البلدان المستقلة في الجنوب الافريقي كانغولا وبوتسوانا وموزامبيق .

وبينما تقوم جنوب افريقيا ، بدعم تكتيكي من اصدقائها ، بتنفيذ برامج الابتزاز السياسي وسحب الاستثمار وزعزعة الاستقرار ضد جيرانها ، فان الموقف في جنوب افريقيا ذاتها يتدهور الى الأسوأ حيث تندفع الاقلية السوداء للطالبة بحقها الالهي في تقرير مصيرها . والسبب الأساسي لتلك الثورة نظام الفصل العنصري البغيض ، الذي يظل اشد اشكال العنصرية قسوة وظلظة ، رغم كل ما اجرى له من عطيات التجميل .

في ظل ذلك النظام اللاانساني ، شهدنا تقسيم جنوب افريقيا ، وهو ما اسفر عن اغتراب الغالبية من السكان الاصليين عن مسقط رأسهم بينما انتحلت حفنة من المستوطنين لنفسها الحق في الثروات الوفيرة للبلد ، وهم يواصلون نهبها بالتآمر مع احتكارات البلدان الاجنبية التي تهتم برفاهة الاقلية الا بصورة عرضية وتعتبرها في افضل الظروف مجرد مستودع لليد العاملة يحفل بالارقاء .

ويواصل نظام الفصل العنصري اللااخلاقي احتجاز وسجن السكان السود وزعمائهم ، بل وقد قضى بعضهم ، كنلسون مانديلا حتى الآن ، ما يزيد على عشرين عاما في السجن لمجرد انه جرؤ على المناداة بالفكرة المقبولة عالميا ، فكرة المساواة بين البشر . فالיום ، في القرن العشرين ، ينادى العنصريون بدلا من ذلك بالفكرة غير العلمية المصطنعة التي تدعي بتفوق البعض بفضل اللون ويستخدمونها اساسا لسياسة تنفرد بها حكومة جنوب افريقيا وحدها .

ان حالة الطوارئ المفروضة الآن في جنوب افريقيا ، والتي صعدت معدل حالات القتل والتشويه وتقطيع الأوصال والسجن بين الناس الى مستويات لم تعرف من قبل ، تعتبر ردا لا يتوقع الا من نظام قائم على العنف يواجه به نفاذ صبر السود ، الذين انتهبوا طوال سنوات الطريق السلمي في مطالبتهم بالتغيير الديمقراطي . فمن الواضح ان نظام الفصل العنصرى ، الذى نكل لسنوات طوال بجميع السود في جنوب افريقيا هو المسؤول عن القلاقل التي تعصف بذلك البلد طولا وعرضا . ومن العقيم القاء اللوم على الانتفاضات الراهنة في ذلك البلد على المحرضين المزعومين او التغفل الشيوعي المزعوم ، لانه لا هذا ولا ذاك هو الذى خلق ظروف العبودية التي يعيش السود في ظلها منذ سنوات عديدة ، ويناهضونها الآن بتمرد عني .

لقد تجاهل حكام جنوب افريقيا البيض العديد من الفرص التي اتاحت في الماضي لاجراء حوار مجد مع الزعماء الاصليين للاغلبية السوداء للتوصل الى حل منصف ، ييسر للسود والبيض ان يضعوا سويا صيغة مصيرهم المشترك ، ويتمتعوا سواسية بالموارد الهائلة لذلك البلد . ان التكتيكات التسوية المستمرة التي تلجأ اليها حكومة جنوب افريقيا لا تؤدى ، برأينا ، الا الى تقليل فرص الحل السلمي لمشكلة جنوب افريقيا . ان شعب ليسوتو الذى يرى الحالة رأى العين ويرقب سيناريو احداث جنوب افريقيا عن كثب ، يحيره على الدوام ان يسمع الناس في الخارج يعربون عن رضاهم على ما يعتبرونه تغييرا سلميا في جنوب افريقيا . اى نوع من التغيير السلمي هذا الذى يزيد اعداد المساجين الى درجة انه قد بات بينهم الان اطفال يرتدون الذى المدرسي ؟ كيف يمكن ان نتكلم عن التغيير السلمي عندما يقتل الطفلة ويعذبون ضحاياهم دون عقاب ، وعندما يظل مواطنو جنوب افريقيا يلجأون الى ليسوتو وبوتسوانا وموزامبيق وسوازيلند وانغولا وزامبيا وتزانيا وبلدان افريقية اخرى ؟ اى نوع من التغيير السلمي هذا الذى يواصل ادامة اللامساواة

وأوجه التفاوت بين مستويات معيشة السود والبيض ؟ هل يتوقع من الاغلبية فير البيضاء في جنوب افريقيا ان تقبل بالاجحاف وتتواطأ مع قاهريها وقتلتها ؟

واليوم وبينما يقوم مجمع جنوب افريقيا العسكري ، مباشرة او عن طريق العملاء ، بتكثيف العدوان على البلدان المجاورة ، مما لا يعقل ان يتكلم احد عن التغير السلمي في اطار الفصل العنصرى الذى يشكل بطبعه وطابعه نظاما من السيطرة والقمع والعنف المؤسسي وربما كان من يتكلمون عن السلم قد صدقوا حقا دعاية دعاة الفصل العنصرى الذين لا يكفون عن التكلم عن السلم في الوقت الذى تكثف فيه حكومتهم شن الحرب .

وفي هذا السياق ، ارجو صادقا ان تدرك ادارة الولايات المتحدة اخيرا ان سياسة الارتباط البناء لن تنجح في تحقيق التغير في جنوب افريقيا . وانها على العكس من ذلك ، ستنجح في كسب الوقت لنظام الاقلية الذى يستمد الرضا من حقيقة ان دولة عظمى كالولايات المتحدة لا تطالبه بحزم واصرار بانها الفصل العنصرى . ونحن نرى انه ما من شيء سوى التفكير الفوري وفير الشروط للفصل العنصرى يضمن السلم والوثام في جنوب افريقيا نفسها وفي المنطقة برمتها فالسلم لن يكون حقيقيا بدون العدل .

وهذا النداء موجه لا الى الولايات المتحدة وحدها بل الى سائر الاعضاء الدائمين بمجلس الامن . فنحن نرجوهم ان يتناولوا قضايا السلم والامن والعدالة بالجدية واللاحاقية اللتين تستحقهما تلك القضايا . ان اغلبية ابنا جنوب افريقيا المضطهديين والمنكوبين ينتظرون اليوم رؤية ما اذا كانت هذه المنظمة ستخذ بالاجماع التدابير الضرورية اللائمة بسرعة لردع نظام بريتوريا القمعي وتجريده من السلاح ، وتفكيك نظام الفصل العنصرى تفكيكا كليا ، ومساعدتهم في بناء مجتمع ديمقراطي حقا وعطوف وحنون وعادل لجميع مواطني جنوب افريقيا .

لقد انشغلت الامم المتحدة بالمشكلة الباعثة على الكدر ، مشكلة الاحتلال الاشري
لناميبيا من قبل جنوب افريقيا ، منذ نشأة المنظمة . الا ان العديد من قرارات الجمعية
العامة ومجلس الامن وفتاوى وآراء محكمة العدل الدولية بشأن احتلال جنوب افريقيا لناميبيا
وعدم شرعيته ، لم تقنع ذلك البلد بأية صورة . ولقد انتعشت الامل عندما استقطب قرار
مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دعم المجتمع الدولي ، بما في ذلك جنوب افريقيا ذاتها
لذلك فانه يظل الأساس الوحيد المقبول لتسوية مشكلة ناميبيا ، ونطالب بتنفيذ الخطة
بموجب ذلك القرار بلا مزيد من التأخير .

لقد اوحى الينا في احد تقارير الامين العام ان جميع القضايا المتعلقة قد حسمت
تقريبا باستثناء اصرار جنوب افريقيا على ان يكون انسحاب القوات الكوبية من انغولا شرطاً
سبقاً لتنفيذ القرار . هذا الشرط المسبق دخيل عديم الصلة بالموضوع ولا يستهدف الا ادامة
وجود جنوب افريقيا في ناميبيا التي مدت اليها جنوب افريقيا سياسة القمع التي تنتهجها
وانهمكت ، بالتواطؤ مع بعض البلدان الغربية صاحبة النفوذ ، في استغلال موارد الاقليم
البشرية والطبيعية . كما انها ظلت تستخدم اراضي ناميبيا لشن حملات زعزعة الاستقرار
على الدول المجاورة .

ولقد اقامت حكومة جنوب افريقيا ، عملاً على ترسيخ اقدامها ، وكدليل على سوء نيتها
فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ما سمي بالادارة المؤقتة في الاقليم وقد ندد بها
المجتمع الدولي باعتبارها ادارة لا شرعية تتعارض واحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونكرر رأينا
بأنه لا يمكن ايجاد اي حل عملي دون مشاركة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية
(سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

يسلم ميثاق الامم المتحدة بالعلاقة الوطيدة بين السلم والامن من ناحية وبين التنمية الاقتصادية من ناحية اخرى والميثاق يجب ان يكون درعا من السلم والامن يصون جميع الامم كبيرها وصغيرها . ونؤمن بان للبلدان الصغيرة الاقل تقدما في الميدان الاقتصادي مطالب خاصة لدى الامم المتحدة . ومطالب ليسوتو بالحصول على الحماية من الامم المتحدة قد اعترف بها في الماضي . وليس سرا ان ليسوتو كانت دائما عرضة للابتزاز السياسي وزعزعة الاستقرار وسحب الاستثمارات الاقتصادية منها ، والان تهددها جنوب افريقيا بمقبوبات اشد - لا لسبب سوى الموقع الجغرافي ورفض الاندفاع للتهريب الرامي الى جعلها حقل الضحية في الحملات التي تستهدف فرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا .

ان ليسوتو تفتقر الى القوة التي تمكنها من وقف توقيع الجزاءات على جنوب افريقيا اذا ما قرر المجتمع الدولي ان الجزاءات باتت الوسيلة السلمية الاخيرة المتاحة له لكسر شوكة الفصل العنصري . وفيما يتعلق بليسوتو، ينبغي معالجة المشاكل من جذورها . علينا ان نحالج سبب الداء لا أعراضه وحدها . ان السبب الرئيسي لانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي في جنوب افريقيا اليوم هو سياسة الفصل العنصري . وذبح ليسوتو ضحية على مذبح قضية الجزاءات لن يفيد احدا . ان التعقيدات الناجمة عن الفصل العنصري تجعل من المستحيل على ليسوتو الاضطلاع بمسؤوليتها الاولى عن تحسين مستوى معيشة شعبها . وفي حالة اقرار المجتمع الدولي بفرض الجزاءات الشاملة والالزامية على جنوب افريقيا ، نرجو ان يتحلّى بالحكمة ويطبق انظمته ووكالاته بصورة تضمن البقاء الاقتصادي للدول المجاورة لجنوب افريقيا .

ان الازمة التي أطبقت على اقتصاد العالم في بواكير الثمانينات لا تزال قائمة .
 وفيما يتعلق بهذه المسألة اوجه انتباه الممثلين الى نص بياني الذي تم تعميمه .
 وأود ان انهي هذا البيان بامنية لانفسنا وللعالم الذي نعيش فيه وللأم المتحدة .
 نحن ابنا^١ ليسوتو سنواصل الالتزام بميثاق الام المتحدة واحترام مبادئه واهدافه . وسنتمسك
 بالتزاماتنا تجاه الام المتحدة وسنواصل في الوقت نفسه الاعتماد على منظومة الام المتحدة
 في توفير آخر الخطوات الدفاعية لأمننا باعتبارنا دولة مستقلة . وستواصل حكومتنا الاضطلاع
 بدورها ، سواء على الصعيد الاقليمي او الدولي ، حتى يتسنى لهذه المنظمة الدولية ،
 بعد ٤٠ سنة من وجودها ، ان تتميز وتبقى اداة لرقى البشرية وصوتا للتعبير عن ضمير
 الانسانية .

اصطحب صاحب الجلالة الملك مشوشو الثاني ، رئيس دولة مطكة ليسوتو ، من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي رئيس وزراء جمهورية

ايسلندا ، صاحب الفخامة السيد ستاينغريمور هرمانسون .

اصطحب السيد ستاينغريمور هرمانسون ، رئيس وزراء جمهورية ايسلندا ، الى المنصة .

السيد هيرمانسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما انشئت

الام المتحدة قبل اربعين عاما ، كان الدمار والبؤس والا هوال التي تسببت فيها الحرب لا تزال ماثلة حية في اذهان البشر . وكما ذكر بوضوح في ميثاق الامم المتحدة ، اصـــــر
المؤسسون على عدم السماح بتكرار ذاك . فكان على الامم المتحدة ان تضمن السلام والعدالة
وتزيد المساواة بين الامم .

لا يمكن ان ننكر اننا فشاننا ؛ فالحروب لا تزال تشن ، ولا يزال جزء كبير من سكان
العالم يعيش ويموت في بؤس وجوع . والهوة بين الاغنياء والفقراء قد ازدادت اتساعا . وربما
كان اسوأ مظاهر ذلك الفشل استمرار انتهاك حقوق الانسان ، بالرغم من الاعلانات المتكررة
عن عكس ذلك .

وفي الجمعية العامة ، تعمل البلدان بصورة متزايدة الى التكتل في مجموعات متعارضة
تقوم على اساس العقائد السياسية واشكال الحكومات ؛ ومجلس الامن بات ملعبا سياسيا
المدول الكبرى . واقد يكون من الانراط في التناؤل ان يتوقع اتخاذ نهج موضوعي بحث تجاه
الحشاكل العديدة التي تواجه العالم ، فالحقيقة ان الحاول تتباين باختلاف العقائد
السياسية . ولكن من المؤكد ان حق اى امة في تحديد شكل حكومتها وتحديد مسارهـــــا
ومستقبلها ينبغي ان يكون ما يهتدى به كل اولئك الذين يريدون السلام والقانون والنظام
حقا . فليس من حق اى امة او مجموعة من الامم ان تفرض على الغير حلا او شكلا من اشكال
الحكم تكون قد اختارته انفسها فتعاطيه على غيرها .

وايس هناك شك في انه قد احرز تقدم في انتاج الغذاء والدواء . لكن الباعث
على القلق ان الملايين من البشر تعاني كل عام من المجاعة والمرض في مناطق كثيرة من
العالم . وبالرغم من " الثورات الخضراء " والتقدم التكنولوجي الهائل في الزراعة ، تعمري
الارض وتدمر ، وبالتالي يقضى على اساس البقاء ذاته . فبال تأكيد ، يبدو ان هناك افتقارا
الى بعد النظر .

كما كان التقدم في مجال التعليم محبطا بدوره . فالجهود في ذاك المجال تقضي
عليها عادة النزاعات الداخلية بينما تظل نسبة كبيرة من سكان العالم امية وبالتالي عاجزة

عن المشاركة في المجتمع الحديث وفي التنمية. لكن اوجه الفشل لا ينبغي ان تكون ذريعة المقنوط. فهناك بالتأكيد انجازات عديدة.

بالرغم من استمرار نشوب الصراعات المسلحة، لم يؤد نشوبها الى اندلاع المحرقة العالمية التي جعلتها الاساحة الحديثة ممكنة النشوب. ويعود ذلك جزئيا الى المناقشات المفتوحة التي تشجعها الامم المتحدة والوعي العام بان صيانة السلام في كل اجزاء العالم امر يهم الجميع. لكن توقعات مؤسسي الامم المتحدة بأن تضطلع هذه المنظمة بدور عسكري اكبر نشاطا لم تتحقق، وقد ظل ذلك بالطبع من فعالية جهود الامم المتحدة في صيانة السلام.

وسايسرنني بصفة خاصة ان اذكر اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بقانون البحار، التي قبلتها اغلبيه كبيرة من بلدان العالم بعد سنوات عديدة من المناقشات والاجتماعات المطولة. فهذه وثيقة تمثل اسهاما هاما قدمته الامم المتحدة في مجال تسوية الصراعات المتزايدة على الحقوق في موارد البحار وقاع البحار.

لقد ان الاوان لا ستعرض اوجه النجاح والفشل اثناء السنوات الاربعين الماضية، وتحسين المنظمة وعمل الامم المتحدة - لتتمكن من انجاز ما هو افضل. وساذكر هنا بعض المجالات التي نعتبرها بالغة الاهمية.

يجب التسليم بالجمعية العامة بوصفها محفلا للمناقشة والحديث الحر الذي لا تعوقه التكتلات والاحكام المسبقة. وفي مجلس الأمن، ينبغي ان يمارس حق النقض بحذر بالسيف، واذ ا لم يحدث ذلك، فانني اخشى الا يكون هناك مستقبل كبير للامم المتحدة.

ونود ايضا ان نؤكد على تقليل البيروقراطية والاعمال الروتينية وزيادة الفعالية. ان الارصدة المحدودة المتوافرة المقيام بالمهمة الضخمة المتمثلة في انتاج الغذاء وتحسين التعليم ينبغي ان تذهب الى الامم التي تحتاجها ولا تنفق على الادارة.

يجب ان تسعى الامم المتحدة لتحقيق التحسينات الاقتصادية في البلدان النامية. وينبغي القيام بذلك عن طريق تقديم المساعدة الى البلدان ذاتها في الاستفادة من

مواردها ، وعن طريق زيادة انتاجها الغذائي حتى يمكن ضمان التحرر من الجوع والمجاعة ، وعن طريق تحسين التعليم العام وتوفير المعرفة التقنية ومساعدة هذه البلدان في تكييف التكنولوجيا الجديدة لاحتياجاتها . فاستيراد التكنولوجيا ينبغي ان يأخذ في اعتباره انماط الحياة التي تطورت في مختلف البلدان باشكل مختلف عبر القرون ويتكيف لها . فنحن لا نؤمن بفرض اسلوب حياتنا الغربي على الآخرين .

ينبغي ان يكون الهدف حرية كل الأمم في اختيار اسلوب حياتها وحرية كل البشر في تحقيق سعادتهم . واخيرا وليس آخرا ، اود ان اؤكد على الحاجة الى بذل جهد متجدد في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية ، وخاصة للأطفال .

وبعد ان قلت هذا ، لا بد لي ان اؤكد على تكافل جميع الأمم في عالم يزداد صفرا نتيجة لتحسين الاتصالات ووسائل المواصلات ، وكذلك لنمو التجارة الدولية . ان موارد العالم محدودة ، وهي تستخدم بسرعة متزايدة باستمرار . واستنزاف تلك الموارد او تدمير البيئة سيؤثر على الجميع . واعتقد اننا قد وصلنا الى النقطة التي لم يعد بعد النظر فيها مجرد امر مرغوب فيه فحسب ، بل وضروري ان اماردنا تفادى الكارثة . فالدراسة والتخطيط للمستقبل ينبغي ان ان يحصل على مكانة متقدمة في قائمة اولويات الأمم المتحدة .

وبالطبع ، ينبغي الا تتوقف الجهود الرامية الى منع نشوب الحروب . كما ينبغي وقف سباق التسلح النووي وعكس مساره . ان امة ايسلندا متحدة في معارضتها لتكديس الأسلحة النووية . ومن هنا ، اصدر البرلمان الايسلندي " الشغ " ، بالاجماع في وقت سابق من هذا العام ، قرارا بشأن نزع السلاح .

وناشد البرلمان الدول النووية ان تهرم اتفاقات بشأن نزع السلاح المتبادل والشامل تحت رقابة ومتابعة دوليتين . كما شجعت الحكومة على ان تدعم وتعزز الجهود الرامية المتوصل الى حظر كامل على تجريب ونتاج ووزع الأسلحة النووية ، تحت رقابة فعالة موثوقة ، وكذلك الموقف الكامل لانتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ، وان تشجع الحكومة في نفس الوقت ، ابرام معاهدات دولية بشأن تخفيضات سنوية منتظمة للترسانات النووية .

واكد البرلمان ، علاوة على ذلك ، ان جزءا كبيرا من المبالغ الطائلة التي تنفق الان على الاسلحة ينبغي ان يوجه صوب تخفيف محنة الامم الفقيرة في العالم .
وأعاد البرلمان ايضا تأكيد سياسة حكومة ايسلندا القاضية بعدم السماح بدخول الاسلحة النووية الى ايسلندا ، برا او بحرا .

اعتقادنا ان الريبة القائمة بين الامم هي السبب الاساسي للصراع . ولهذا نشعر ان ضمان حقوق الانسان والكرامة الانسانية وحرية التعبير وحرية التنقل امور اساسية لتخفيف حدة التوتر وتحقيق النجاح في معظم المجالات التي تنشط فيها الامم المتحدة . وقد اتضح مرارا وتكرارا ان الناس العاديين من مختلف الجنسيات والاعراق يمكنهم ان يتعايشوا بشكل طيب اذا ما سمح لهم ان يتعارفوا . لذا ينبغي ان تعمل الامم المتحدة دون هوادة على مكافحة جميع اشكال انتهاكات حقوق الانسان ومكافحة الفصل العنصري ، وكفالة حرية التعبير والتنقل .

وقد تجد الجمعية العامة ان تقييمي للماضي متشائم ، وان مطالبي من الامم المتحدة في المستقبل غير معقولة . واود ان اؤكد اني على يقين من ان الوضع كان يمكن أن يصبح أسوأ ما هو الان لولا وجود الأمم المتحدة ، واني ادرك تمام الادراك الجهود الهائلة التي بذلها كثيرون في الكفاح من اجل عالم افضل . لكن هذا هو الوقت والمكان الذي ينبغي لنا فيه ان نرفع صوتنا . وليس ذاك حق البلدان ، كبيرة وصغيرة على السواء ، بل هو واجبها .

اننا على اقتناع بان العالم يمكن ان يكون مكانا رائعا نعيش فيه جميعا . واذا توافرت الارادة حقا امكننا فعلا خلق عالم افضل ، فلدينا الوسائل والمعرفة التي تمكننا من ذلك . والامم المتحدة اداة يمكننا ان نستخدمها بحكمة لتحقيق ذاك الهدف .

اصطحب السيد ستاينغريمير هيرمانسون ، رئيس وزراء جمهورية ايسلندا ، من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي هو رئيس وزراء دولة

اسرائيل ، سعادة السيد شيمون بيريز .

اصطحب السيد شيمون بيريز ، رئيس وزراء دولة اسرائيل الى المنصة .

السيد بيريز (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كان العالم

الذي ولدت فيه الامم المتحدة ممزقا بين شعورين متضاربين . كان هناك شعور بالصدمة والحزن في اعقاب الموت والمحقة . ولكن كانت هناك ايضا بارقة امل : امل في حقبة جديدة من الحرية ، امل في عالم يخلو من الاضطهاد والتمييز ، والعنصرية ، والفصل العنصري ، وقبل كل شيء ، امل في عالم يخلو من الحروب ، امل في ان يعم السلام .

وما من شيء يعبر عن الفكرة العالمية لليهودية اكثر من الفكرة النبيلة لاتحاد الأمم اى الأمم المتحدة . ويرتكز هذا المثل الاعلى ، كما علمنا اجدادنا ، على الاعمدة الثلاثة التي يقوم عليها العالم : العدالة والحقيقة والسلام . ومع ذاك ، فان هذه الرؤية العظيمة تحجبها شواغل لا مناص منها . ونحن كيهود ، نحمل ذكريات جسيمة . ونحن كاسرائيليين نواجه مآزق قومية .

اذا بحثنا في خريطة الحضارة الغربية على مر العصور فلن نجد مكانا لم يتعرض فيه اليهود الى الاضطهاد . وما عدا العالم الجديد ، ستجدون انفسكم سائرين على درب الدماء والدموع اليهودية ، سائرين على التسلسل الزمني للاستشهاد اليهودي . هذا كان تاريخ شعبي على مدى الف عام ، حتى جاءت تلك النقطة التي سئم فيها اليهود من الاعتماد على حقد الآخرين او تسامحهم لتقرير مصيرهم . هذا هو جوهر الصهيونية بعينه . لم يعد اليهود على استعداد لالتماس عطف الآخرين ، او تحمل قوة خوفهم . ولم تنشأ اسرائيل كوطن لليهود المضطهدين في جميع ارجاء العالم فحسب ، بل ايضا كملأخ اخير من امة ضرورة لتبرير هويتهم اليهودية . وهنا يكمن امل شعب اسرائيل ؛ ان يكون في النهاية سيد مصيره ، وفيما لثرائه ، صاحب السيادة على ارضه ، يتمتع بحرية ممارسة عقيدته ، ومواصلة مساهمته في عالم رفضه .

وهكذا فان الصهيونية انتصار على العنصرية .

وعندما بزغ الفجر اخيرا ، اعطي واقع جديد للغة قديمة . ومرة اخرى اجتمع اليهود عبر المسافات والزمن . فازهرت ارض كانت ارضا خراب . وتحول اليهودي التائه عديم المهارة الى حرفي ومزارع وعالم وجندي ايعيد بناء دياره بروح ريادية جديدة . ووفاء منا لثرائنا ، شرعنا في انشاء ملاذ لا للذين حققوا حلمهم بجعل اسرائيل موطنهم فحسب بل ايضا للذين ما زالوا حتى الان محرومين من ذلك الحق . وفي ذلك التقليد ، لا نزال اليوم ندعو بأن يسمح لجميع اليهود الناقين الى صهيون - سواء كانوا في الاتحاد السوفياتي او في اثيوبيا او في سورية او اى مكان آخر - بأن يلتئم شملهم مع مصيرهم .

واني اناشد القادة السوفيات ؛ افرجوا عن شعبنا . افرجوا السجناء من الناس الذين لا ذنب لهم سوى الاخلاص للتقليد اليهودي - اناس مثل تشارانسكي وبيغان . ان هذه المناشدة تتجاوز الاعتبارات السياسية العادية . انها تصل الى أعماق الكرامة الانسانية ومصدر حقوق الانسان .

وكشعب ولد من جديد ، واجهنا الفقر والصحراء والعزلة والتحدى في تحويل
التجمع الى امة . ولم نتوقع ابدا ان يحيط بنا العدا . وعندما التمسنا التعايش مع جيراننا
وجدنا ان انبعاث حركتين قوميتين - اليهودية والعربية - قد نجم عنه صراع بدلا عن
التعاون .

وحي الآونة الاخيرة تجلى ذلك في شكل الارهاب الدولي . والحقيقة ان الارهاب
في منطقتنا يحارب السلام . الارهاب مصمم على الاضرار بعملية السلام ، ولكن ادينا تصميم
مائل : انه لن يوقف التقدم نحو السلام .
اننا نرفض الادعاء الباطل بأن من شأن مقاومة الارهاب ، لا الارهاب نفسه ،
ان يقوض جهود السلام .

وأود ان اعرب من فوق هذا المنبر عن عميق الأسف وخالص التعازي للسيدة
كليفهوفر ولا سرتها المفجوعة ، التي تندب في هذه اللحظة بالذات وفاة ابها ، الضحية
البريئة المقسوة الخاشعة .

ما من شيء جالب المآسي على الفلسطينيين اكثر من ارهاب منظمة التحرير
الفلسطينية . ان عدونا ليس شعبا او عرقا او ديننا او مجتمعا . ان عدونا هو العدا
والكراهية والموت . اننا نعلم ان هناك مشكلة فلسطينية ، ندرك الحاجة الى حلها حلا
مشرفا . ونحن على اقتناع انه لن يتسنى التوصل الى حل الا عن طريق الوسائل الدبلوماسية .
ومن فوق هذا المنبر ادعو الشعب الفلسطيني الى وضع حد للمرفض والعدا . فلنتحادثات
معا . بادروا الى الاعتراف بحقيقة دولة اسرائيل ، وبرغبتنا في العيش في سلام وحاجتنا
الى الأمن . فلنجلس وجها لوجه كرجال ونساء احرار عبر طاولة المفاوضات .
دعونا نتجادل بدلا من ان نتحارب . ولننتسج بالمنطق بدلا من ان نحتكم الى
السلاح .

اننا نحث جيراننا الفلسطينيين منذ بداية الصراع على التوصل الى حل توافقي .
وطوال تلك السنوات ظلت ايادينا ممدودة عبثا ، وكان الرد الذي سمعناه صدى اصواتنا .

وعندما جاء الرئيس السادات الى القدس ، تغير مجرى التاريخ بالنسبة لنا جميعا .
لقد وجد اسرائيل مستعدة ومنفتحة وتتحلى بشجاعة لا تقل عن شجاعته في السعي الى
السلام . ونظر العالم بتعجب ان تحول نزاع كان يبدو مستعصيا لاكثر من ٣٠ عاما الى
نزاع قابل للحل في اقل من عام .

يوجد الآن سلم بين الثمانية والأربعين مليون مصري والأربعة ملايين اسراييلي . وقد حقق السلم عدة أهداف : فقد أعيدت سيناء الى مصر . وكان ينبغي حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها . وكان من المتفق عليه أن يكون تحقيق الحكم الذاتي الكامل للمقيمين في الأراضي خطوة واحدة في ذلك الاتجاه . وكان من المقرر أن يكون السلم بين مصر واسرائيل ، الذي لم يهدف مطلقا الى أن يكون حدثا قائما بذاته ، حجر الزاوية في استراتيجية سلم شاملة لمنطقتنا . كان ينبغي أن يعطى السلم ما بيننا محتوى بقاء .

وقد عبرت هذه المعاهدة سالمة بمحن لم يتوقعها أحد منا . وما زال تنفيذها التام تحديا وأملا حتى اليوم ونحن نلقت الى اصدقاءنا المصريين وندعوهم الى امداد علاقاتنا بأنفاس الحياة ورفع معنويات شعبنا ، دعونا لا نسمح لليأس أن يطمس أثنى منجزاتنا دعونا نجعل السلم عملا ناجحا يكون مصدر تشجيع للآخرين .

أما المسألة الأكثر تعقيدا - وان كانت المسألة التي تنطوي في نفس الوقت على أكبر الآمال فتتعلق بجارتنا في الشرق بالملكة الاردنية الهاشمية . وهي مسألة لا تقتصر على الحدود وحدها ، بل تتعلق بالشعوب والدول . وينبغي أن تشمل تسويتها أيضا حل القضية الفلسطينية .

ان محفوظات الشرق الأوسط تزخر بخطط التفاوض . لكن دبلوماسيته تفتقر الى الشركاء التفاوضيين ، ولذلك فان هذا أو ان اتخاذ القرارات واظهار الحنكة السياسية . اني أدعو هذه المنظمة الى التخلي عن ذلك الأسلوب البالي الخجول والتحمل بمسؤولية قدرها الذي تصونه جدرانها لتقود أطراف النزاع الى اتخاذ مبادرة دبلوماسية جديدة . ولتيسر كل أطراف النزاع الانتقال الى مرحلة جديدة في السلم العربي الاسرائيلي بالتخلي عن استعمال العنف ووضع حد له .

وينبغي للمبادرة الجديدة أن تستند الى المبادئ التالية :
أولا ، ان الهدف من هذه المفاوضات هو التوصل الى عقد معاهدات سلم بين اسرائيل والدول العربية وحل المسألة الفلسطينية .
ثانيا ، يجب ألا يفرض أى طرف شروطا مسبقة .

ثالثا ، تستند المفاوضات الى قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والى الاستعداد لمحت المقترحات التي يتقدم بها المشتركون الآخرون .

رابعا ، تجرى المفاوضات بين الدول مباشرة .
خامسا ، يمكن أن يساعد محفل دولي ، اذا كان ذلك ضروريا ، على الشروع في هذه المفاوضات بالصورة التي تتفق عليها الدول المتفاوضة .

سادسا ، يمكن لذلك اللقاء أن ينعقد قبل نهاية هذا العام في الأردن أو اسرافيل أو أى مكان آخر ، حسبما يتفق عليه بصورة متبادلة . وسعدنا أن تحضر اجتماعا افتتاحيا في عمان .

سابعا ، تجرى المفاوضات فيما بين اسرافيل والاردن ، بين وفد اسرافيلي من جهة ووفد أردني ، أو وفد أردني فلسطيني من جهة أخرى ، ويتألف الوفدان من مندوبين يمثلون السلم لا الأرهاب .

واقترح ، ادراكا مني لطبيعة هذا السعى ، ما يلي بوصفه مخططا أوليا يمكن تنفيذه : قد تقضي المفاوضات الى وضع ترتيبات فورية وترتيبات دائمة وقد تتناول رسم الحدود وكذلك حل المشكلة الفلسطينية . وتوفر اتفاقات كإب ديفيد أساسا يمكننا لبلوغ هــذـه الأهداف .

ويمكن دعوة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الى دعم الشروع في هذه المفاوضات وموقفنا هو أن أولئك الذين يقصرون علاقاتهم الدبلوماسية على طرف واحد من أطراف الصراع دون الأطراف الأخرى يستبعدون أنفسهم من هذا الدور . ولن يكون هذا المحفل بديلا عن المفاوضات المباشرة ولكن يمكن أن يكون مصدر دعم لها . ولا ينبغي السماح لأى شئ بأن يقوض الطابع المباشر لهذه المفاوضات .

وبغية التعجيل بهذه العملية ، يمكن مناقشة جدول أعمال المفاوضات واجراءاتها والدعم الدولي المقدم اليها والاتفاق على هذه الأمور في اجتماع فريق عامل صغير يعقد خلال ثلاثين يوما .

دعونا ندفع هذه العملية . ولنحم بارقة الأمل هذه من الرياح التي تتهددها .
 دعونا لا نترك لحظة الأمل هذه ليكون مصيرها حير الفرض الضيقة الأخرى .
 ولننظر الى أجيالنا الشابة في أعينها وتتعهد ببذل كل جهد انساني حتى
 لا يحكم على شاب بأن يموت مرة أخرى في حرب فشلنا في منع نشوبها .
 ان أبناء ابراهيم أصبحوا أطرافاً متحاربين لكنهم مع ذلك مازالوا أفراد أسرة واحدة
 وقد حكم عليهم بأن يعيشوا جنباً الى جنب منذ الأزل حتى الأبد . يقتسمون ماضياً يتسم
 بالاثراء المتبادل ويناضلون في حاضر يحف به الشك والصراع ويمسكون برغبة منفصلة - ولكن
 مشتركة - في غد أفضل ، ولقد بلغوا الآن لحظة أخرى من لحظات الحقيقة .
 ونحن مستعدون للدخول فيها بلا تردد . وأنا أعلن هنا : أنه يجب انهاء
 حالة الحرب بين اسرائيل والأردن على الفور . وان اسرائيل تعلن ذلك عن طيب خاطر
 على أمل أن يكون الملك حسين على استعداد لأن يبادلنا هذه الخطوة بالمثل .
 دعونا لا نحد آفاق رؤيتنا بالحدود التي يفرضها ما أثبت التاريخ صحته حتى الآن
 لأن المستقبل يحمل في ثناياه امكانيات غير محدودة للسلم والرخاء في أراضينا التي مزقتها
 الحروب .

وكما جاء في كلام نبي من انبيائنا :
 " ... وياي مشتبه كل الأمم فأملأ هذا البيت مجدا ... وفي هذا
 المكان أعطى السلام يقول رب الجنود " .

(سفر حجي ، الاصحاح الثاني ، الآيتان ٧ و ٨)

اصطحاب السيد شيمون بيريز رئيس وزراء اسرائيل من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعلي الكلمة الآن لسعادة السيد
 هانز - ديترش غنشر نائب مستشار جمهورية المانيا الاتحادية .

السيد غنشير (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (تكلم بالالمانية وقدم الوفد

نصا بالانكليزية) : في ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، شرحت سياسة بلدى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . واليوم ، يشرفني أن أخاطب الجمعية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة .

لقد كانت الأمم المتحدة رد المجتمع الدولي على الكارثة التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية . وكان على ذلك الرد ألا يتعامل فقط مع فظاعة موت . ٥ مليون نسمة ، بل وأن يأخذ في الاعتبار أيضا انهيار النظام العالمي الذي كانت أوروبا قد عاشت في ظله لقرون طويلة .

لقد كان على مؤسسي الأمم المتحدة أن يستحدثوا مفهوما لنظام دولي جديد . وخلافا لعصبة الأمم ، كان على المنظمة الدولية الجديدة أن تتسم بالعالمية الحقة ، وقد تسنى تحقيق هذا الهدف تقريبا . ومن خلال تنفيذ انهاء الاستعمار، قدمت الأمم المتحدة ذاتها اسهاما صوب تحقيق العالمية .

ان تحریم الحرب وحظر اللجوء الى استخدام القوة تحقيقا لأهداف سياسية كان من الضروري التأكيد عليهما كقانون دولي ملزم . ولقد ضمنت الأمم المتحدة أن الحرب والقوة لم تعودا أداتين مشروعيتين للسياسة الوطنية . وبالرغم من أن حروبا عديدة شنت منذ عام ١٩٤٥ ، أو ما زالت مستعرة ، فثمة شيء واحد أصبح واضحا هو أن من يلجأ الى السلاح عليه أن يبرر أعماله أمام الرأي العام العالمي هنا في الأمم المتحدة . والدفاع عن النفس وحده هو ما يمكن أن يعتبر مبررا لمثل ذلك الاجراء .

ولقد أضاف مؤسسو الأمم المتحدة أبعادا جديدة لمفهوم السلم ، وعدم استخدام القوة ليس الا واحدا من تلك الأبعاد . فالصادر المحتملة للنزاع يجب ازالتها ، وبالتالي فان النهوض بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية حظي بمكانة متقدمة من أهداف الأمم المتحدة وبدون بذل الجهود في هذا الاتجاه ، سيزداد الناس فقرا في العالم الثالث ، ومعهم الجوع أكثر فأكثر ، ويقل عدد القادرين على القراءة والكتابة بدرجة كبيرة ، وتصبح الأمراض والأوبئة أكثر انتشارا .

كما ان الأمم المتحدة مهتمة أيضا بحقوق الفرد وتسلم منظمتنا بالأهمية الكبرى للعدل وحماية حقوق الانسان من أجل صون السلم . وان تقنين حقوق الانسان دوليا أحد أعظم انجازات الأمم المتحدة وأهمها . ويجب أن يكون احترام حقوق الانسان المقياس الذى تقاس به تصرفات كل الدول . ونحن نعلم حجم العمل الذى لم يتسن انجازه حتى الآن . ينبغي للسياسات الدولية أن تخضع لقواعد ملزمة . لقد كان ميثاق الأمم المتحدة محاولة لوضع قواعد التوفيق بين المصالح في جميع أنحاء العالم .

ان أهداف الأمم المتحدة لم تتحقق الا جزئيا فقط ، فما زال علينا أن نتعايش مع الحرب والعنف والارهاب ، والجوع والعوز . مازالا يتزايدان ، ويتعين أن نظل ندين الأعمال التعسفية وأعمال القمع الحكومي ونعارضها مرارا وتكرارا . ولكن هل نستطيع أن نلوم الأمم المتحدة لأن أعضائها لم يحققوا خلال ٤٠ عاما ما عجزت البشرية عن تحقيقه خلال آلاف السنين ؟ ان أربعين عاما من عمر التاريخ ليست الا لحظة وجيزة .

هناك تحديات كبيرة يتعين علينا أن نتصدى لها . ينبغي لنا أن نتفادى خطر نشوب حرب عالمية جديدة ، وهو ما ينطبق على الحرب التقليدية والنووية على السواء . يجب بشكل مشترك أن نخفف من المعاناة وأن ننتهج سياسات اقتصادية وانعافية دولية . ان الاضرار بالبيئة لا يقف عند الحدود الوطنية . والتكنولوجيا الحديثة والاتصالات العالمية تقربنا بعضنا من بعض . ان مأساة اللاجئين تتجاوز الحدود الوطنية ، ويجب الدفاع عن كرامة الانسان في كل مكان .*

هذا التكافل العالمي يتطلب حتما وجود محفل للمناقشة والتفاوض والتوفيق بين المصالح ، والأمن المتحدة هي ذلك المحفل . ولولم تكن الأمم المتحدة موجودة ، لتعين علينا أن ننشئها الآن .

اننا نعارض الانتقادات السطحية العاجلة على الوجه التالي : ان الأمم المتحدة مرآة لحالة العلاقات الدولية . فهي تعكس الظروف التي يعيش في ظلها عالمنا ، وتعاني

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونوتاس (قبرص) .

من الافراط في التطلعات وعدم واقعية الآمال التي يتصور اصحابها أن التفسير التاريخي يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها .

كما أن الأمم المتحدة تعاني بالطبع من مشاكل جلبتها على نفسها بنفسها . ونحن ندرك جميعا أوجه قصور منظمتنا . فالأمم المتحدة بحاجة الى اصلاح .

ان الفكرة التي جرى تكريسها عام ١٩٤٥ ، ألا وهي قيام الأعضاء الدائمين فسي مجلس الأمن بحماية السلم بطريقة مشتركة فيما بينهم قد تجاوزتها حقيقة العداء بين الغرب والشرق . وبالتالي ، فان البلدان الصغيرة والمتوسطة تتحمل مسؤولية خاصة داخل الأمم المتحدة وعنهما . وقد ناشدنا بيريز دي كوبيار الأمين العام ، أن نكشف مشاوراتنا قبل انعقاد دورات الأمم المتحدة . وكان محقا في ذلك .

عندما تكون لدينا خلافات سياسية مع بلدان أخرى ، من المهم أولا أن نناقشها ثنائيا قبل أن نكس الاتهامات على عواتق بعضنا البعض أمام الرأي العام العالمي . وهذا ينطبق على الجميع وعلى الدولتين العظميين الرئيسيتين .

اننا نأمل أن يكون للاجتماع المقبل بين الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشوف أثر ايجابي على عمل الأمم المتحدة ، ونتطلع الى أن تبدأ عملية توضع العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وكذا العلاقات بين الغرب والشرق بشكل عام على أساس أكثر استقرارا .

في ٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ ، أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ما يلي باعتباره أهدافا للمفاوضات بشأن تحديد الأسلحة وهو منع سباق التسلح في الفضاء وانتهاء على الأرض ، والحد من الأسلحة النووية وخفضها ، وتدعيم الاستقرار الاستراتيجي . هذه أهداف بعيدة المدى تحظى بتأييدنا الكامل . وعلينا أن نسعى لضمان امكان تحقيق الأمن والاستقرار العسكري اذا ما انخفض المستوى الذي وصلت اليه الأسلحة كافة انخفاضا محسوسا . ونحن ندرك أن الحوار بين الدولتين العظميين الرئيسيتين لا يمكن أن يحسم كل مشاكل العالم . فينبغي لكل أعضاء الأمم المتحدة الاسهام ، كل بلد فيما يخصه . ان البلدان الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تحقق الكثير اذا ما فطنت

الى مدى قدراتها ووحدت قوتها وكيفت اسهامها للظروف والمشاكل الحقيقية ولقد تبدى ذلك في وقت اتسمت فيه العلاقات الدولية بتوتر بالغ وأيدته البلدان المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

واتحاد البلدان الديمقراطية الأوروبية في المجتمع الأوروبي هو أيضا تعبير لاكتشاف الذات في أوروبا وتأكيدها . ان استعدادنا للتعاون مع جيراننا الشرقيين في أوروبا يفصح عن الشعور بالمسؤولية الأوروبية ازاء السلم . كما تعمل جمهورية المانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الالمانية في مجتمع يتشاطر فيه الالمان المسؤولية ، بغض النظر عن الخلافات الرئيسية في نظم الجانبين السياسية والاجتماعية ، وعضويتها في أحلاف مختلفة .

اننا جميعا مسؤولون عن التسيير السلس لعمل منظمتنا ، وينبغي أن نسعى جميعا للتوصل الى وضع حلول لمشاكلها . ورغم كل أوجه نجاحها ، فان سمعة الأمم المتحدة تضر بها القرارات التي تعتمد بالأغلبية ولا تترجم الى ممارسة عملية . فما فائدة أعظم النتائج التي جرى التصويت عليها اذا لم يعقبها التنفيذ ؟

لقد اعتمد ميثاق الأمم المتحدة بحق مبدأ الصوت الواحد للبلد الواحد ، فبهذا
الاسلوب ، تحترم سيادة الدول . ان الأمم المتحدة محفل ضرورى ، لا غنى عنه ، تستطيع
البلدان الصغيرة والضعيفة والفقيرة ان تحظى فيه بالمساواة بين أصواتها ، لكن قوة التصويت
المتساوى هذه تلقي مسؤولية كبيرة على عواتق البلدان الصغيرة . فكل من لا يرقى الى مستوى
هذه المسؤولية يدعم الاتجاه نحو العودة الى عمليات التفاوض الثنائية ، ويوهن الأمم المتحدة ،
ومن ثم ، يضعف المحفل الذى ينبغى أن يعرب المرء فيه عن آرائه الخاصة بصورة فعالة .
ومن المتعين ألا تؤدي الأيديولوجية الى اعاقا أعمال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .
تتسم الجهود الرامية الى تحقيق نزع السلاح وتحديد الأسلحة في الاطار العالمي
بأهمية حاسمة فيما يتعلق بصيانة السلم العالمي وتعزيز الأمن الدولي . وباشتراك الأمم
المتحدة ، أمكن ابرام الاتفاقية الأولى التي حرمت استخدام فئة من الأسلحة بأسرها ، وهي
معاهدة الأسلحة البكتريولوجية . كما اضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيسي في ابرام معاهدة
عدم انتشار الأسلحة النووية .

ان الموضوع الرئيسي الذى انشئت الأمم المتحدة لتحقيقه هو منع الحرب ، واسمحوا
لي أن أؤكد مرة أخرى ، منع أى حرب ، ليس منع الحرب النووية فحسب بل ومنع الحرب التقليدية
أيضا . هذا هو الهدف من خطر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها الذى نص عليه
الميثاق . لذلك ، يتعين علينا ، اذا أردنا أن نضعف من الدور الذى تلعبه الأسلحة
النووية في سياسات الأمن الدولي ، أن نولي اهتمامنا بصورة متزايدة لتلك المشاكل التي
تنتج عن التكديس الهائل للأسلحة التقليدية واختلال توازنها . وينبغي أن نوجه جميع
جهودنا لنزع السلاح وتحديد الأسلحة نحو هدف منع نشوب الحرب ؛ فلا سبيل الى حماية
السلم بعد الآن من خلال التدابير الفردية وحدها ، اننا بحاجة الى الحلول التعاونية .
ومن ثم ، فنحن نحتاج الى بناء الثقة والشفافية والانفتاح والتوازن وامكانية التحقق . وهذه
مهمة ضخمة أخرى من المهام التي تواجهها الأمم المتحدة .

كما أن لدور الأمم المتحدة في الحوار بين الشمال والجنوب أهمية الكبرى أيضا .
ان أن منظومة الأمم المتحدة أهم محفل للسياسة الانمائية متعددة الأطراف . ونحن هنا

نسعى الى التوصل الى حلول للمشاكل الاساسية للاقتصاد العالمي ولا سيما مشاكل البلدان النامية .

ان تقييمنا الايجابي الشامل لا يخفى عن انظارنا أوجه العجز في هذه المنظومة . فإزدواجية العمل والتكرار الدائم يمثلان وجهان من أوجه القصور الخطيرة . فليس من المعقول أن نتحدث عن الأشياء ذاتها في مختلف الهيئات بأسلوب غير متسق .

وثمن مهمة بارزة من مهام الأمم المتحدة تتمثل في دعم استقلال جميع بلدان العالم ، كبيرها وصغيرها على حد سواء وتعزيز هوياتها . ان احترام حق جميع الشعوب في تقرير المصير ، بما فيها الشعب الألماني ، أمر لا غنى عنه .

ويتعين على الأمم المتحدة أن تعمل بنشاط على تعزيز الحوار الثقافي العالمي الذي يشجع على احترام الانجازات والهوية الثقافية للدول الأخرى وشعوبها . ونحن بحاجة الى الحوار بشأن الثقافة بين الشمال والجنوب .

كما نرى أن التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والنامية والثقافية في نطاق الأمم المتحدة جزء من سياستنا من أجل السلم . فمصادقية الأمم المتحدة تتحدد من خلال دعمها القوى لحقوق الانسان ، أي حقوقه المدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وفي هذا الصدد يجب ألا نكون منحازين . فالأمم المتحدة تحتاج الى الوسائل الفعالة والموضوعية لكي تكفل احترام حقوق الانسان . ونحن بحاجة الى مفوض لحقوق الانسان والى محكمة أمم متحدة لحقوق الانسان أيضا .

ان فترة الأعوام الأربعين الأولى تمثل فترة العمل النشطة في حياة الفرد . والآن ، وبعد أن خلفنا وراءنا أول جيل من أجيال الأمم المتحدة ، ما الذي سنقدمه الى الجيل القادم ؟ في هذا الصدد ، نؤكد من جديد على المثاليات والمبادئ التي وضعها آباؤنا المؤسسون للأمم المتحدة ، ويتعين علينا أن نركز على الأساسيات . لقد ذكر يوهان فلفغانغ فون غوته في احدى كتاباته : " ان كل من يتطلع الى الانجازات العظيمة يجب أن يتوخى الاجاز ، لأن الاجاز يكشف عن الاستاذية الحقيقية " . ينبغي الا نخدع أنفسنا بوضع أهداف غير واقعية للأمم المتحدة ، والا عززنا مشاعر الاحباط ازاء الامم المتحدة وشجعنا على

الاستياء منها . وينبغي أن يجرى الاحتفال أيضا بهذه الذكرى يتعقل ودون افراط في الانغماس في العواطف .

- كثيرا ما يشار الى هذا المبنى بأنه " البيت الزجاجي الذي يشرف على النهر الشرقي " . وهو أيضا بيت زجاجي بالمعنى المجازي . فقد أصبحت الشؤون الدولية التي تغطي العالم بأسره من هذا المبنى تتسم بالشفافية . ويشكل هذا في حد ذاته اسهاما تقدمه الأمم المتحدة في عملية التنبؤ بالتطورات الدولية وحساباتها وفي اقرار السلم . واذا عرفنا كيف نعمل سويا بأسلوب سلمي في هذا المحفل ، أمكنا أن نتخذ خطوات محددة صوب تحقيق الأهداف العظيمة للأمم المتحدة : وهي اقامة عالم يعيش فيه الانسان بلاخوف أو معاناة ، عالم يسود فيه القانون الدولي ، عالم يتجه صوب الحرية والعدالة ، واحترام حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ادعو الآن وزير الخارجية والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية اندونيسيا ، سعادة السيد مختار كوسوماتما دجا .

السيد كوسوماتما دجا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذه المناسبة السعيدة التي نحتفل فيها بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، يسعدني ويشرفني أن انقل الى هذه الجمعية الرسالة التالية من فخامة السيد سوهارتو رئيس جمهورية اندونيسيا :

" في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، تنضم حكومة وشعب اندونيسيا الى حكومات وشعوب العالم في الاشادة بحكمة وبصيرة مؤسسي المنظمة الذين بدأوا هذا المشروع النبيل لصيانة السلم والأمن الدوليين في عالم تسوده الحرية والعدالة والمساواة . لقد كان حافزهم المثالي ، المتجسد في ميثاق الأمم المتحدة ، تصميمهم على ، انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، من خلال ازالة بذور الحرب وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التآلف والتسامح والتعاون المتبادل فيما بين الأمم .

"وبالنسبة لشعب اندونيسيا، يمثل هذا الحدث الهام في حياة الأمم المتحدة فرصة تتسم بأهمية تاريخية خاصة. إذ إنه في الوقت الذي نحتفل فيه بالعام الأربعين لإنشاء منظماتنا، يحتفل شعب اندونيسيا هذا العام أيضا بالذكرى الأربعين لإعلان مولد دولته المستقلة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٤٥."

"ونحن في اندونيسيا نرى أن هذا التوافق بين إنشاء الأمم المتحدة وإعلان استقلالنا الوطني ليس مجرد توافق زمني لكنه، قبل كل شيء، علامة التحام في المثل العليا والقيم فيما بيننا. لقد نشأت كل من الأمم المتحدة واندونيسيا في أعقاب حرب عالمية مدمرة. ومن ثم، فليس من قبيل المصادفة أن يتضمن ميثاق الأمم المتحدة دستور اندونيسيا المبادئ والأهداف التي تتفق أساسا مع بعضها البعض، كالأستقلال والعدالة الاجتماعية والمساواة والسلم والتنمية السلمية."

" وهكذا ، كانت الأمم المتحدة ، بالنسبة للأمم الاندونيسية ، أهم محفل نستطيع أن نمارس فيه التزامنا الدستوري بالقضاء على الاستعمار والسيطرة والظلم في كل مكان ، ونسهم في اقامة نظام عالمي جديد يبنى على الاستقلال والالتزام بالسلم والعدالة الاجتماعية . ولقد جاهدت اندونيسيا باستمرار ، من جانبها ، لتقوية دور المنظمة في كل أوجه العلاقات الدولية .

" ومن الاسهامات الكبرى في تعزيز أهداف الأمم المتحدة المؤتمر الافريقي الآسيوي التاريخي الذي عقد في باندونغ ، عام ١٩٥٥ . فقد أبرز ذلك المؤتمر تصميم الدول حديثة الاستقلال على توطيد وحدتها وتضامنها لكي تتصدى معا للمشاكل المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي . وتتضح الأهمية التي أولاها قادة آسيا وافريقيا للدور الأساسي للأمم المتحدة في المبادئ العشرة الأولى التي اعتمدها ذلك المؤتمر ، والتي أعلنت احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . كما شملت دعوتهم الموحدة للعمل نفس الغايات الواردة في الميثاق ، وهي القضاء على الاستعمار ، وكفالة احترام حقوق الانسان الأساسية ، واستئصال التمييز العنصري ، وتشجيع التسوية السلمية للمنازعات ، ووقف سباق التسلح ، والنهوض بالتنمية الاقتصادية من خلال التعاون الدولي . وفي الاحتفال بالذكرى الثلاثين للمؤتمر الافريقي الآسيوي ، الذي عقد في باندونغ في شهر نيسان /ابريل الماضي ، أعادت البلدان المشتركة التأكيد على الصلاحية المستمرة لمبادئ باندونغ العشرة لاقامة نظام عالمي عادل ومنصف .

" وتتيح لنا هذه الدورة الاحتفالية الفرصة لكي نستعرض أداء منظماتنا خلال العقود الأربعة الماضية ، وندرس العوامل التي أسهمت في نجاحها والعوامل التي تسببت في أوجه قصورها أو عجزها ، ونفكر في السبل التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة فعاليتها في العمل على تحقيق المثل المجسدة في الميثاق .

" لقد كانت الحاجة إلى السعي لاقامة نظام دولي يبنى على العدالة وسيادة القانون في مقدمة الأمور التي ارتآها المؤسسون . وكانت انجازات الأمم المتحدة في هذا الصدد موضع الثناء . فقد صدرت خلال السنوات الأربعين

صكوك قانونية دولية شملت طائفة عريضة من الجهود الانسانية يزيد عددها كثيرا عما صدر في أى فترة مقارنة في التاريخ المدون .

" واعتبر تحوّل العالم من عالم تسوده العبودية الاستعمارية الى مجتمع دولي يتألف من الدول المستقلة ذات السيادة ، من أهم انجازات الأمم المتحدة بحق . فقد أسهمت المنظمة بشكل حاسم في عملية انتهاء الاستعمار في سائر أرجاء العالم ، باعتمادها وتنفيذها ، ضمن جملة أمور أخرى ، الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي نحتفل هذا العام أيضا بالذكرى الخامسة والعشرين لصدوره . لقد أدى تطبيق أحكام هذه الوثيقة التاريخية من خلال اطار وبرنامج عمل واسعين الى تغيير أساسي في تركيبة وتنوع الأمم المتحدة ذاتها ، وجعل المنظمة اليوم محفلا أكثر تمثيلا وقربا من غايتها المتمثلة في أن تصبح ذات طبيعة عالمية حقيقية .

" ان الحقيقة القائلة بأن أيما من الصراعات المحتدمة منذ عام ١٩٤٥ يرجع الفضل في عدم تصاعده واتخاذ ابعادا عالمية الى الأمم المتحدة ، حيث ثبتت فاعلية التأثير السياسي والمعنوي والجماعي لأعضائها وآليات المداولات التي أنشأتها في احتواء المواقف المتأزمة وتخفيف حدتها .

" وفي حين أن مجلس الأمن لم يعمل بالطريقة المتوخاة في الميثاق ، فانه أثبت وجوده كمحفل يمكن فيه للأطراف المتصارعة أن تسعى الى الانتصاف ، ومن ثم ، كسب الوقت ، وذلك بالاستعاضة عن استخدام القوة المسلحة بالتفاوض أو المصالحة أو الوساطة . وأدت عمليات حفظ السلام التي تسهم فيها اندونيسيا اسهاما كبيرا الى دعم قدرة الأمم المتحدة الشاملة على احتواء المواقف المتأزمة . ولولم يتوافر اطار الدبلوماسية الوقائية الذي تآحته الأمم المتحدة لكنت الصراعات التي نشأت في العقود الأربعة الماضية أكثر تدميرا بشكل غير محدود ، وأقل قابلية للعمل السلمي .

"ولقد تجلّى اهتمام المنظمة بتحقيق نزع السلاح منذ اللحظة الأولى لانشائها ، ان كان أول قرار اعتمدته الجمعية العامة متعلقا بموضوع الأسلحة النووية . ومنذ ذلك الحين ، وقررت الأمم المتحدة المحفل الوحيد المتعدد الأطراف والممثل تمثيلا كاملا لمفاوضات نزع السلاح ، والذي تم في إطاره التوصل الى بعض الاتفاقات .

"وفي المجالات المعقّدة والواسعة ، مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، اضطلعت الأمم المتحدة بدور أساسي وحاسم بالفعل . وان عهد الميثاق الى الأمم المتحدة بمهمة تحقيق مستويات أعلى للمعيشة وعماله كاملة وظروف ملائمة للتقدم والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، فانها كثفت بشكل متصاعد من دعمها للبلدان النامية في نضالها من أجل كسر طوق الفقر والجوع والجهل . لقد ساعدت الأعمال التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في توفير العون للآلاف العديدة من اللاجئين والمرضى والقضاء على أمية الكثيرين والتخفيف من آلام ضحايا الكوارث الطبيعية وتوفير الأغذية لملايين الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية . وفي هذا الصدد ، تؤكد حكومتي بقوة التزامها ببلوغ الهدف الجدير بالثناء والخاص بتحسين الأطفال في سائر أرجاء العالم بحلول عام ١٩٩٠ ، كما وضعت جمعية الصحة العالمية لتضطلع بتنفيذه مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وهيئة الصحة العالمية وهيئات أخرى ، من أجل انقاذ الأجيال المتعاقبة من الأمراض التي تهدد حياتها . وفي مجالات التعاون التقني والاقتصادي ، كانت الأمم المتحدة القناة التي توفر عن طريقها نقل التكنولوجيا والمساعدات الانمائية الى بلدان نامية كثيرة . وبالمثل ، كان سجل الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان جديرا بالاشادة أيضا .

"الا أن الكثير من هذه الأنشطة والبرامج لا يظهر بوضوح مع الأسف أمام الرأي العام . بيد أنها اذا ترجمت الى أرقام ، ستبلغ ٢ بليون دولار سنويا ، وتشكل نصيبا أكبر بكثير من الموارد البشرية المتاحة للمنظمة والموارد المالية التي تنفقها .

" لذلك ليس هناك جدال على أن أنشطة المنظمة زادت الوعي العالمي ؛ بالقضايا والمفاهيم الأساسية فيما يتعلق بتحقيق عالم أكثر عدلا وانصافا للجميع . وخلاصة القول ان نطاق هذه الأنشطة وفحواها الأساسي يشهدان على عدم امكانية الاستغناء عن الأمم المتحدة، بوصفها عاملا للتغيير السلمي والتنمية، ومحفلا يمكن فيه للأمم أن تحقق التجانس بين أعمالها وتتفاوض للتوصل الى حلول للمشاكل العالمية التي تواجه زمننا الحالي .

" وان نتأمل في انجازات منظمنا واسهاماتها الايجابية ، تدرك حكومة بلدي ادراكا واعيا القيود وأوجه القصور التي تحد من تصرفات المنظمة . لقد سبب عجز الامم المتحدة الملحوظ عن التصدي بشكل ملائم للمشاكل والتحديات التي لم يسبق لها مثيل احباطا وخيبة أمل متزايدة لدى شعوب العالم بل وأدى الى ان يتشكك البعض في أهمية الامم المتحدة وجدواها .

" ومن الأمور الضرورية الآن أكثر من أى وقت مضى أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية تجاه المجتمع الدولي في صون السلم والأمن ، الأمر الذى لا بد له من تصميم اجماعي ، وينبغي أن تكون مهمتنا الرئيسية كقالة دور أقوى للمجلس وللأمين العام في حسم الصراعات ، وانشاء أجهزة عملية لتهدئة الأزمات قبل أن تتحول الى حرب عاصفة . بيد أن تحقيق ذلك يستلزم تعزيز التحسينات الاجرائية وغيرها بالتزام واع من الدول ، ولا سيما من الأعضاء الدائمين في المجلس، بالمسؤوليات العالمية الواسعة والكامنة في قبولها بالميثاق .

" كما يجب أيضا إعادة تقييم عمليات صون السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة ، لأنها لا تزال ذات طبيعة مرتجلة ومؤقتة ولم تؤد الى الوفاء بالمتطلبات الأشمل لصون السلم واستتباب السلام . وحتى يمكن دعم قدرة الأمم المتحدة في السيطرة على الصراعات ، ينبغي تطوير نظام صيانة السلم استنادا الى توافق آراء صارم فيما يخص طريقة عمله وتمويله ونطاق اختصاصه وبما يكفل له التأييد الشامل .

" وفي السعي من أجل الأمن الجماعي ، ينبغي أن تظل الحاجة الى التوصل الى اتفاق شامل على منع نشوب حرب نووية الشاغل الأساسي للمجتمع الدولي . كما يجب كبح جماح سباق التسلح التقليدي والنووي وعكس مساره وتماشيا مع الرغبة الكاسحة لجميع شعوب العالم ، لابد للدول الحائزة على الأسلحة النووية أن توقف كل تجريب وإنتاج الأسلحة النووية ووزعها ، وتلتزم نفسها بعدم استخدامها وتشعر بصورة جدية في المفاوضات الخاصة بنزع السلاح النووي .

" ولا تزال الآثار العنقية من الاستعمار تواصل تحدى شعورنا الجماعي بالجوانب الاخلاقية والعدل . وتحمل الأمم المتحدة بالتزام خاص من أجل تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف لملايين من الأفارقة السود في ناميبيا وجنوب افريقيا الذين مازالوا يعانون من أشد الاشكال المهيمنة للاستغلال الاستعماري والفصل العنصري ، التي أدينت عالميا بوصفها أبشع صور العنصرية . كما لا يمكن أن نفصل قضية فلسطين عن الاطار الاستعماري ، نظرا لأن الشعب الفلسطيني لا يزال محروما من حقه في العودة الى وطنه وحقه في تقرير المصير والاستقلال في دولته الخاصة به .

" ورغم النجاحات الملموسة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، لا تزال العقبات الرئيسية والتحديات تواجه الجهود المتضافرة التي تبذلها الأمم المتحدة ويقوم بها المجتمع الدولي . ولا تزال العلاقات الاقتصادية الدولية تتصف بعدم التكافؤ والاختلال والاستغلال . وتظهر تلك المعوقات عدم قدرة

النظام الاقتصادي الدولي على المساعدة في العمل من أجل تقدم غالبية البشرية . كما أنها أيضا من أعمق الضعف الهيكلي الكامن في النظام الاقتصادي الحالي . فالتكافل ينبغي أن يكون في الاتجاهين ، وهو ما تظهر الحاجة إليه بصورة متزايدة . وستستفيد البلدان المتقدمة كالبلدان النامية تماما من المزيد من الاستقرار والتكافل في الأسواق السلعية ، ومن تدفق التجارة العالمية بصورة أكثر حرية ، ومن نظام نقدي ونظام مالي يستندان إلى هياكل أكثر سلامة . ومن ثم ، فإن الاقتراح بإعادة هيكلة الإطار الاقتصادي الدولي ، وإقامة نظام اقتصادي دولي ليس استجداء لمزيد من الاحسان من الاغنياء أو مطالبة بتحويل ضخم للثروة . بل ينبغي أن يفهم كمطلب ضروري لكلا الطرفين مصلحة حيوية فيه .

" ومن ثم ، فإن ما نحتاجه بصورة ملحة هو رؤية جديدة للتعاون الاقتصادي الدولي تنبني على أنه في عالم يتصف بالتكافل ينبغي أن تكون هناك مشاركة عادلة في تحمل أعباء التنمية الشاملة وجني ثمارها . ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال عمل المؤسسات الدولية بصورة عادلة واضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات ما بين الدول .

" ومن الملائم ، بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة أن نعود إلى الروح التي سادت في عام ١٩٤٥ ونجدد التزامنا بالتعاون المتعدد الأطراف . وعندئذ يمكن أن نقيم عالما يسوده المزيد من السلام والعدل والانصاف لجميع سكانه ، وعندئذ يمكن الوفاء بوعد التحرر من الحرب والحرمان لجميع شعوب العالم . وفي سياق تلك الشواغل الطاغية ، يعتبر الاعلان عن السنة الدولية للسلام في آن واحد مع الاحتفال بمولد المنظمة تعبيرا ملائما عن تطلع البشرية للسلام العالمي والدائم .

" ولا يجب أن يغيب عن أنظارنا أبدا أن شعوب العالم لا حكومات الدول الاعضاء وحدها ، هي المكون الحقيقي للأمم المتحدة وأنه من خلال مواطني كل بلد ، يكون العمل على تقوية الالتزام بالأمم المتحدة ضروريا أيضا

من أجل ضمان الاسهام المستمر والايجابي لحكوماتهم في عمل الأمم المتحدة . ويجب أن نعمل على أن يكون الشباب بصفة خاصة أكثر وعياً بأهداف وامكانيات المنظمة من أجل إقامة عالم أفضل لهم وللأجيال المقبلة . وفي هذا ، يعتبر توافق السنة الدولية للشباب مع ذكرى مولد الأمم المتحدة نقطة بداية هامة للغاية للشروع في هذه العملية .

" ان الذكرى الأربعين تتيح لنا فرصة فريدة لكي نكرس انفسنا مرة ثانية رسمياً وباخلاص للمبادئ الميثاق ومقاصده ونؤكد مرة أخرى ثقتنا في قدرة الأمم المتحدة باعتبارها الأداة الرئيسية التي تكفل الحد الأدنى من الظروف اللازمة لاقرار السلم والعدل والتنمية في العالم . وفي هذه المناسبة السعيدة ، تجدد اندونيسيا ، حكومة وشعباً ، التزامها بالأمم المتحدة باعتبارها مركزاً وقلعة لاقامة نظام عالمي جديد " .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٤٥